

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne démocratique et populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche scientifique

Université de M'sila

Faculté des Science economique
commerciales et science de gestion
Departement de sience commerciales



جامعة المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

العنوان:

المحاسبة كمصدر للمعلومات داخل المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة تيندال المسيلة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم التجارية

تخصص: محاسبة وتدقيق

تحت إشراف الدكتور:
القرني عبد الرحمان

إعداد الطالب:
علواني محمد

لجنة المناقشة

الصفة

الرتبة

الأستاذ

رئيساً

أستاذ محاضر ب

د. حمزة غربي

مشرقا ومقرراً

أستاذ محاضر ب

د. عبد الرحمان القرني

ممتحنا

أستاذ محاضر ب

د. حسان بويغاية

السنة الجامعية: 2015/2016

مقدمة

مقدمة:

الإشكالية:

إن عملية تدفق المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة الاقتصادية ذات أهمية بالغة، وذلك من خلال الاستعمالات المختلفة لهذا النوع من المعلومات من قبل عدة أطراف داخلية و أخرى خارجية لاحتواء هذا النوع من تدفق المعلومات على مختلف الإرشادات و التوجيهات و التوضيحات و التبريرات لذوي المصالح (تموين، إنتاج، تسويق، إدارة جبائية... الخ)

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في أن صحة أي قرار ترجع و بصورة مباشرة إلى موثوقية المعلومات التي ينتجها هذا النظام و بذلك مساعدة كل الأطراف ذات العلاقة باستغلال هذه المخرجات بما يخدم مختلف مصالح المؤسسة الاقتصادية، و هنا سلطنا الضوء في دراستنا هذه على هذا النوع من تدفق المعلومات لما له من تأثيرات إيجابية كانت أو سلبية في اتخاذ للقرارات الاستراتيجية.

أسباب اختيار الموضوع:

من الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

- 1- رغبتني الشخصية في الاطلاع و التعمق في هذا الموضوع.
- 2- طبيعة التخصص موضوع الدراسة و علاقته بموضوع البحث.
- 3- أهمية هذا النوع من تدفق المعلومات داخل المؤسسة الاقتصادية.
- 4- إهمال هذا النوع من تدفق المعلومات لدى العديد من المؤسسات الاقتصادية و ذلك جهلا بأهميته.
- 5- تسليط الضوء على هذا النوع من تدفق المعلومات.

التساؤل الرئيسي:

لعملية تدفق المعلومات المحاسبية أهمية كبيرة في استمرارية الأنشطة المختلفة في المؤسسة الاقتصادية نظرا للدور الذي يلعبه هذا النوع من تدفق المعلومات في تحقيق أهداف المنظمة و هنا نطرح الإشكالية التالية:

ما أهمية المعلومات المحاسبية و مدى الاعتماد عليها في مختلف الأنشطة داخل المؤسسة الاقتصادية؟

التساؤلات الفرعية:

كما يمكننا أن نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما الوظائف الرئيسة لنظام المعلومات المحاسبي؟
- ما الأهداف الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبي؟
- ما هي انعكاسات مخرجات هذا النظام على المؤسسة الاقتصادية؟

فرضيات:

الفرضية الأولى: لنظام المعلومات المحاسبي دور هام و أساسي في المؤسسة الاقتصادية.

الفرضية الثانية: لنظام المعلومات المحاسبي علاقة مباشرة بمختلف أنشطة المؤسسة الاقتصادية.

الفرضية الثالثة: لنظام المعلومات المحاسبي دور هام في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

المنهج المتبع:

يعتبر المنهج حجر الأساس في جميع الدراسات و البحوث و هو يختلف باختلاف موضوع الدراسة، و هو يساعد الباحث في تحديد و ضبط دراسته و لذلك تم اختيار المنهج التقويمي الاستنباطي لأن نوضوع الدراسة يبرز الجوانب الإيجابية في الموضوع (لزيادته و إثراءه و الاستمرار فيه) و الدلالة على أوجه القصور و الخلل لتفاديه و ذلك من خلال إسقاط الجانب النظري على الواقع من خلال دراسة حالة.

خطة البحث:

قسمت الدراسة إلى فصلين كما يلي:

الفصل الأول: الإطار النظري و التطبيق لنظام المعلومات المحاسبي

المبحث الأول: نظام المعلومات

المطلب الأول: تعريف النظام

المطلب الثاني: خصائص النظام

المطلب الثالث: ماهية المعلومات

المطلب الرابع: نظام المعلومات

المبحث الثاني: نظام المعلومات المحاسبي

المطلب الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبي

المطلب الثاني: الوظائف الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبي

المطلب الثالث: أهداف نظام المعلومات المحاسبية

المطلب الرابع: مستخدمو المعلومات المحاسبية

المبحث الثالث: قابلية تطبيق نظام معلومات محاسبي في المؤسسة الاقتصادية:

المطلب الأول: حاجة المؤسسة الاقتصادية لنظام معلومات محاسبي فعال

المطلب الثاني: ارتباط نظام المعلومات المحاسبي بالوظائف المختلفة في المؤسسة الاقتصادية

المطلب الثالث: استمرارية نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة الاقتصادية

المطلب الرابع: أثر تطبيق نظام المعلومات المحاسبي على نشاط المؤسسة الاقتصادية

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة تيندال -المسيلة-

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

المطلب الثالث: أهداف المؤسسة و دورها في تطوير الاقتصاد الوطني

المبحث الثاني: نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة تيندال

المطلب الأول: نظام المعلومات المحاسبي المستخدم في المؤسسة

المطلب الثاني: وظائف نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة

المطلب الثالث: طريقة عمل نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة

المبحث الثالث : تقييم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة تيندال

المطلب الأول: فعالية نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة

المطلب الثاني: انعكاسات مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على المؤسسة

المطلب الثالث: توصيات و اقتراحات

خاتمة

الفصل الأول :

الإطار النظري و التطبيقي لنظام
المعلومات المحاسبي

لقد تطرق العديد من الكتاب إلى تعريف النظام و نذكر منها:

"النظام هو مجموعة من العناصر المترابطة و المتكاملة والمتفاعلة مع بعضها البعض بسلسلة من العلاقات من أجل أداء وظيفة محددة او تحقيق هدف معين."¹

"النظام هو مجموعة من العناصر المترابطة فيما بينها لتحقيق هدف مشترك"².

"النظام هو مجموعة من العناصر والإجراءات التي تتكامل مع بعضها البعض و تحكمها آليات و علاقات عمل معينة و في نطاق محدد بقصد تحقيق هدف معين."³

كما تم تعريف النظام من وجهة التقارب النظام بكونه " مجموعة نظم فرعية مترابطة فيما بينها تسمح بالعمل ، و اتخاذ القرارات، و تخزين المعلومات".⁴

ويعتبر كل نظام نظاما فرعيا من نظام اكبر منه، له حدود معينة تفصله عن البيئة التي تحيط به و التي يقيم معها علاقات متبادلة ، وهو يتكون من العناصر أو الوحدات المادية و غير المادية ، العلاقات المنطقية و التكاملية ، آليات عمل و إجراءات معينة، العمل في نطاق محدود، وتحقيق هدف معين.⁵

¹ عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان – الأردن ، 2004م، ص 14.

²Louis Regaud , la mise en place des systèmes d'informations, pour la gestion des organisations, DUNOD, paris,1994, P19.

³سليمان إبراهيم الحسنية، نظم المعلومات الإدارية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ،عمان، الأردن، 1998م، ص 27.

⁴Camille Moigne, organisation du système d'information de gestion, Edition Foucher, paris, 2001, P7.

⁵سليمان إبراهيم الحسنية، مرجع سبق ذكره ، ص 28.

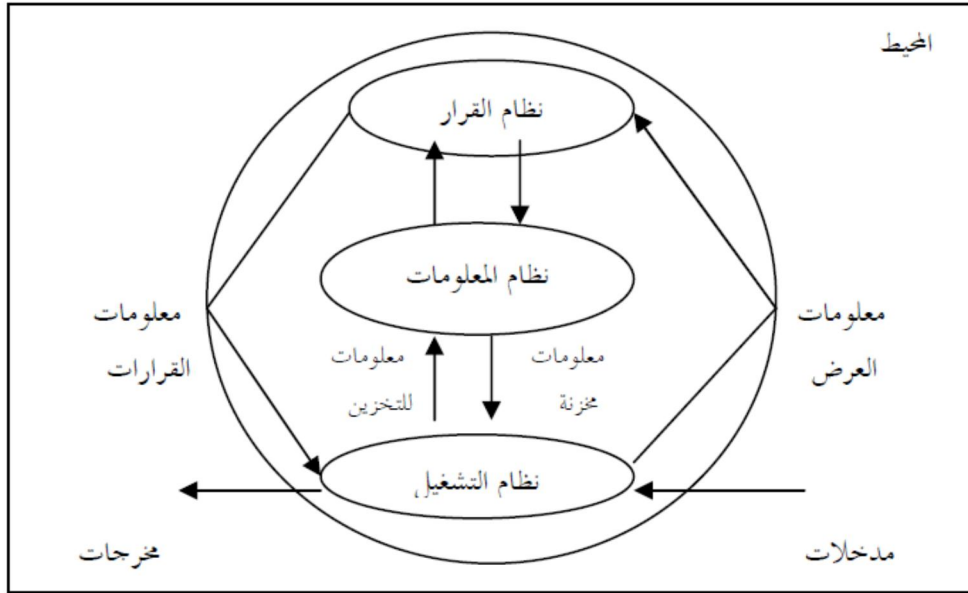
يتميز النظام بعدة خصائص و حسب أعمال k.Boulding و J.L.Lemoigne ،
تم تلخيصها فيما يلي: ¹

- النظام موجود له هوية ، و يمكن تمييزه عما يحيط به.
- النظام له تصرف ك و هو يعمل لتحقيق هدف معين، و يقوم المحيط بتوفير مدخلات النظام الذي يقوم بمعالجتها و توليد مخرجات يوجهها للمحيط.
- النظام له تصرف معدل :انطلاقا من المدخلات يؤثر المحيط على النظام ، و يفرض عليه بعض الصعوبات التي تؤثر على أهدافه و التي بإمكانها أن تولد تغيرات في حالة النظام و صفاته ، و يكون رد فعل النظام بضبط تصرفاته و ذلك بتكليف العمل مع مدخلاته حسب التغيرات الخارجية.
- النظام يستعلم حول تصرفاته الخاصة :من خلال التعديل، يولد النظام معلومات تخبر عن حالة النظام و منه هناك دوران للمعلومات أي اتصالات.
- النظام يقرر عن تصرفاته: يولد النظام معلومات و التي يكون قادرا على معالجتها و استغلالها في اتخاذ القرارات الخاصة بتصرفاته.
- و يمكن تقسيم النظام إلى نظامين فرعيين، أنظمة تشغيلية تعمل حسب الهدف المحدد و تقدم معلومات عن حالة النظام و نظام القيادة الذي يستخدم المعلومات المولدة و يتخذ قرارات التكيف اللازمة و يتم تطبيق هذه القرارات من طرف نظام التشغيل و الذي يقدم مجددا معلومات عن نتيجة العمل الذي تما لقيام به بحيث ما يخرج من النظام سيؤثر على ما يدخل إليه .
- النظام يخزن لإعداد قراراته: يعتمد النظام على المعلومات المتعلقة بوضعيته الحالية إلى جانب المعلومات عن وضعيته في الماضي. ومنه يملك نظام فرعي لتخزين المعلومات و الذي يتفاعل مع نظام التشغيل والقيادة .ومنه ينقسم النظام

¹Camille Moigne, OPT. CIT, P8.

إلى ثلاثة أنظمة فرعية تتميز بدورها بكل خصائص النظام وهي نظام القيادة، نظام التشغيل، ونظام المعلومات، والتي يمكن عرضها حسب الشكل التالي:

شكل رقم (1. I): مكونات النظام



:

لقد تم تعريف المعلومة كما يلي:

"المعلومة هي عبارة عن البيانات التي يتم معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنا كاملا بالنسبة لمستخدم ما ، مما يمكنه من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات"¹

¹ عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 13.

"المعلومة هي البيانات المصنعة الجاهزة للاستخدام، فالمعلومات هي البيانات التي خضعت للمعالجة و التحليل و التفسير بهدف استخراج المقارنات والمؤشرات والعلاقات التي تربط الحقائق والأفكار والظواهر ببعضها البعض."¹

"المعلومات تركز على البيانات ذات المعنى والتي تؤثر على فهم الفرد الذي يتلقاها"²

:

تعتبر البيانات هي المصدر الأساسي للمعلومات و تم تعريفها: "البيانات هي إشارة، رمز ينتج من الملاحظة المباشرة للأحداث وهي نوع من المادة الأولية و التي بعد معالجتها تتحول إلى معلومات."³

"البيانات هي المادة الخام التي تنشق منها المعلومات فهي تمثل الأشياء، الحقائق، الأفكار، والآراء، الأحداث و العمليات التي تعبر عن مواقف و أفعال أو تصف هدفاً أو ظاهرة أو واقعا معينا ماضيا،حاضرا، مستقبلا دون أي تعديل أو تفسير أو مقارنة و يتم التعبير عنها بكلمات، أرقام، رموز، و أشكال..."⁴

و يتم التفريق بين البيانات والمعلومات حسب معيارين أساسيين:⁵

- معيار الإضافة المعرفية: إذا أدت البيانات إلى إضافة معرفية لدى الشخص المتلقي-المستفيد- تحولت إلى معلومات و إلا فهي تصنف في إطار البيانات كذلك ما يعد بيانات لشخص ما يمكن أن يعتبر معلومات لشخص آخر و العكس.
- معيار الارتباط: حتى تتحول البيانات إلى معلومات يجب أن ترتبط هذه البيانات بمشكلة معينة أو حدث معين يتم اتخاذ القرار بشأنه من قبل المتلقي فالبيانات تعد معلومات إذا كانت تؤثر في القرار المتخذ - فهي إما أن تؤدي إلى اتخاذ قرار

¹ المرجع نفسه، ص 16.

²Patrick Boisselier, Contrôle de gestion, 2eme Edition, librairie Vuibert, paris, 2001, P52.

³patrick Boisselier, OPT ; CIT, P 52.

⁴ سليم إبراهيم الحسنية ، مرجع سبق ذكره، ص 38.

⁵عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 12-13.

سليم أو تؤدي الى تغيير القرار و تعديله، لذلك ما يعتبر بيانات في فترة معينة يمكن أن يصبح معلومات في أوقات أخرى.

:

المعرفة تفترض زيادة عن المعلومة، برهان يسمح للفرد بالقيام بعمليات جمع، تعميم، و تقاطع و هي تركز على مخطط تفسيري يتكون من مفاهيم و علاقات توجه عملية البحث، التحليل و استعمال المعلومات في غالب الأحيان بهدف اتخاذ القرار.¹

ومما سبق نخلص إلى أن البيانات تترقى إلى معلومات و المعلومات تترقى إلى معرفة.

:

تتميز المعلومة بخصائص أساسية تتعلق بمضمونها، تكلفتها، و نوعيتها:²

أ- مضمون المعلومة: حسب D,MC Key فإن المعلومة انتقائية، مركبة و دقيقة و متوقعة في الزمن:

- درجة الانتقاء: هي كمية المعرفة الجديدة التي تحملها.
- درجة الدقة: هي درجة الاستيعاب.
- المدى الزمني: هو مرجعيتها للماضي.

ب-تكلفة المعلومة: تتعلق بقيمة المبالغ المجددة من قبل المؤسسة بهدف البحث، تخزين، و حتى تدمير المعلومة.

ج- قيمة المعلومة: تعتبر المعلومة ذات قيمة إذا سمحت بالتقليل من حالة عدم التأكد و المساعدة على اتخاذ القرار و التقليل من ارتكاب الأخطاء، و تحدد قيمة المعلومة حسب ثلاثة معايير :

- ملاءمة المعلومة: إذا وفرت كل العناصر اللازمة للإجابة عن الأسئلة التي تطرحها المؤسسة أي تخفيض حالة عدم التأكد.

¹ سليم إبراهيم الحسنية، مرجع سبق ذكره، ص 39.

²Camille Moigne, OPT. CIT, P23.

- فعالية المعلومة: إذا كانت دقيقة محددة و كاملة و مواكبة للزمن فهي تسمح بتخفيض حالة عدم التأكد و تفادي ارتكاب الأخطاء.
 - وفرة المعلومة: إذا توفرت في الزمان و المكان المناسبين، و في شكل يسمح باستغلالها مباشرة فهي تسمح بتخفيض حالة عدم التأكد ، تفادي ارتكاب الأخطاء، و اتخاذ قرارات مناسبة.
- :

- أ- أهمية اجتماعية: فهي وسيلة اتصال قد تخلق الوفاق أو الصراع داخل المؤسسة.
- ب- أهمية اقتصادية: أصبحت المعلومة كسلعة تخضع للتقييم النقدي، نتج عن هذا منظمات تتبع المعلومات حيث تزيد قيمتها كلما زادت أهميتها.
- ج- أهمية في إدارة الأعمال: تعتبر دعما في اتخاذ القرار، فهي تمثل القيمة الأساسية في اتخاذ القرار و لقد حددت بدقة العلاقة المباشرة بين نوعية المعلومة المستعملة من طرف متخذ القرار و فعالية القرار و البحوث الميدانية أثبتت أن اكتساب معلومة صادقة يزيد في دقة القرار. كما تمثل أهمية استراتيجية عندما تبحث المؤسسة عن زيادة حصة السوق، أو ضمان جودة و سلامة منتجاتها.
- :

"هو مجموعة مركبة ومبنية تعمل وفق تقنيات وإجراءات وقواعد موجهة لتحقيق أعمال امتلاك ، تخزين، معالجة، و نشر المعلومات بهدف مساعدة الأفراد و الجماعات في المؤسسة في اتخاذ قرارات التسيير اعتمادا على مجموعة متكاملة من الموارد البشرية و الحاسوبية التي ترافق عمليات جمع و تخزين و معالجة و نشر و استخدام المعلومات في مجال وظائف نشاط المؤسسة." 1

¹ARMAND Dayan et autres, Manuel de gestion, volume 1, ellipses Edition, paris, 1999, P949.

"مجموعة من العاملين والإجراءات والموارد التي تقوم البيانات ومعالجتها ونقلها لتتحول إلى معلومات مفيدة وإيصالها إلى المستخدمين بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب من أجل مساعدتهم على أداء الوظائف المسندة إليهم." 1

"نظام المعلومات هو مجموعة من الأفراد والتجهيزات والإجراءات والبرمجيات وقواعد البيانات التي تعمل يدويا أو آليا على جمع المعلومات و تخزينها و معالجتها و من ثم بثها للمستفيد." 2

ويتكون نظام المعلومات من العناصر التالية: 3:

المعلومات: كل المعلومات مهما كان شكلها في المؤسسة تنتمي إلى نظام المعلومات.
 الوسائل البشرية: هم مجموعة الأشخاص الذين يتلقون، يعالجون و ينشرون المعلومة.
 الوسائل المادية: هي مجموعة الآلات ذات التقنية العالية التي تساعد في استقبال و معالجة و تسيير المعلومات.
 الإجراءات: هي مجموعة أدوات العمل والقواعد التي تسمح بحل مشاكل تسيير المعلومة ومنها: النماذج الرياضية، بحوث العمليات، الخوارزميات، الخطط و المعايير، ملفات الأوامر، الإجراءات الإدارية و النصوص، البرامج المعلوماتية.

:

حسب J.L peaucelle لنظام المعلومات ثلاثة أهداف رئيسية :

- يساعد المسيرين على اتخاذ القرارات و ذلك بتقديم معلومات مفصلة
- يسمح بمراقبة تطور المؤسسة عن طريق اكتشاف المشاكل و الحالات غير العادية وهو ما يتطلب ذاكرة جماعية في المؤسسة للاحتفاظ بأثر عن المعلومات المتعلقة بالماضي.

¹ عبد الرزاق محمد قاسم من مرجع سبق ذكره، ص 18.

² سليمان إبراهيم الحسنية، مرجع سبق ذكره، ص 41.

³ Camille Moigne, Op.Cit, P13.

– يسمح بالتنسيق بين النشاطات المختلفة في المؤسسة و ذلك بتقديم معلومات عن الوقت الحاضر.

ولتحقيق هذه الأهداف يقوم نظام المعلومات بعدة وظائف:

أ- استقبال المعلومات: يقوم نظام المعلومات بجمع المعلومات من مصادر خارجية (رصد المعلومات المتنقلة بين العناصر الداخلية للمؤسسة) و يقوم بالمقابل بأعمال استقبال، وتحليل و تسجيل، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الرسمية أو المعلومات غير الرسمية، و انتقاء المعلومات بشكل حذر للتخلص من كل مصادر المعلومات، و المعلومات ذات النوعية الرديئة .

ب-تخزين المعلومات: بعد تسجيل المعلومات يتم تخزينها بطريقة دائمة و ثابتة، باعتماد وسائل تقنية و تنظيمية(طرق الأرشيف، الحماية ضد القرصنة و التدمير)، و يتم ذلك عن طريق الملفات و قواعد البيانات.

ج- استغلال المعلومات : بعد تخزين المعلومات تخضع إلى عمليات المعالجة :

-فحص المعلومات: يتم البحث و اختيار المعلومات المناسبة .

-تنظيم المعلومات: أي فرزها ،دمجها، تقسيمها و تصنيفها.

-تحديث المعلومات: أي تعديلها شكلا و مضمونا أو حذفها.

د- نشر المعلومات: أي وضعها في متناول الأفراد الذين يحتاجون إليها، في الوقت المناسب و في شكل يسمح باستغلالها مباشرة لمساعدتهم على أداء نشاطهم. و يضمن نظام المعلومات انتقال المعلومات باتجاه نظام التشغيل و نظام القيادة باستخدام وسائل شفوية (الاستعمال الداخلي) أو الوثائق أو الوسائل الالكترونية و المغناطيسية (الاستعمال الداخلي و الخارجي).

هـ- الرقابة: يتطلب الحصول على معلومات دقيقة و صحيحة وجود رقابة على عمليات الإدخال، المعالجة، و المخرجات للتأكد من أن النظام ينتج و يقدم المعلومات وفق

المعايير المفترضة عند تصميمه، و يعتمد ذلك على مجموعة من الإجراءات و القواعد الرقابية التي تضمن صحة المدخلات ،عمليات المعالجة و المخرجات.

و- التغذية العكسية: تهدف إلى تقويم نتائج عمل النظام و تصحيح الأهداف إذا كانت فيها عيوب، و هو ما يتطلب إجراء تعديلات على مدخلات النظام و طرق المعالجة حتى يتمكن من توفير معلومات تلبي احتياجات المستخدمين.¹

فهو النظام المسؤول عن كافة البيانات و المعلومات المتعلقة بالجانب المالي و المحاسبي في المؤسسة، ويعرف على أنه النظام الذي يزود القائمين على الوظيفة المالية بصفة خاصة، و المؤسسة بصفة عامة بمجموعة من المعلومات بعد معالجة مختلف البيانات المتعلقة بالجانب المالي و المحاسبي للمؤسسة، خصوصاً تلك البيانات المتعلقة بالميزانية الآلات و أجور الأفراد، و تكلفة الحصول على البرمجيات و الأجهزة المختلفة... الخ ، انطلاقاً من مصادر داخلية و خارجية.²

و يعرفه البعض بأنه: أحد مكونات نظام المعلومات الإدارية و الذي يهتم بجمع و تصنيف و معالجة العمليات المالية و تحويلها إلى معلومات و توصيلها إلى الأطراف المختلفة ذات العلاقة من أجل ترشيد قراراتها و يتكون هذا النظام من الأشخاص، الإجراءات، و تكنولوجيا المعلومات.³

¹ ابراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 27، 28.

² نور الدين مزهودة، تقييم أداء نظام المعلومات في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير

(غير منشورة)، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2008، ص 20، 19.

³ ياسين أحمد العيسى، أصول المحاسبة الحديثة، الجزء الأول، دار الشوق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 20.

يظهر من خلال التعاريف السابقة أن لنظام المعلومات المحاسبي أربع وظائف أساسية :

1- تجميع و تخزين البيانات عن الأنشطة و العمليات المالية المختلفة مما يمكن المنشأة من مراجعة الأحداث السابقة كلما أرادت ذلك، من خلال استلام المستندات و الوثائق الأساسية الناتجة عن نظام العمليات و باتباع مجموعة من الإجراءات يتم التأكد من صحتها و دقتها و شمولية البيانات و كمالها. و يعتمد في ذلك على نماذج موحدة للوثائق المستخدمة بهدف:

- تحديد البيانات التي يجب أن تحملها هذه الوثائق لتحسن دقتها و صحتها.
- تحقيق رقابة أفضل على محتويات هذه الوثائق.¹

2- معالجة البيانات و تحويلها إلى معلومات ملائمة و مفيدة في عملية اتخاذ القرارات لمساعدة إدارة المنشأة في تخطيط و تنفيذ و مراقبة الأنشطة المختلفة.²

و تتضمن هذه المرحلة:³

- فرز و تصنيف المستندات التي تم الحصول عليها وفقا لمعايير محددة مسبقا.
- تسجيل قيود العملات في دفاتر اليومية استنادا إلى دليل حسابات المؤسسة .
- إجراء مجموعة من العمليات الحسابية على البيانات مثل الجمع، الطرح، القسمة، بغرض حساب أرصدة الحسابات و مجموع العمليات المسجلة في اليومية.
- ترحيل العمليات المسجلة في اليومية إلى دفتر الأستاذ العام.
- إجراء مجموعة من المقارنات بين محتوى السجلات المختلفة للتأكد من صحة التسجيلات.

3- توليد معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات و توفيرها للمستخدمين الداخليين و الخارجيين و تكون في شكل تقارير مالية (ميزان المراجعة ،جدول حسابات النتائج، الميزانية، الوثائق الملحقة) و تقارير إدارية و التي توفر معلومات

¹ عبد الرزاق قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 45.

² ياسين أحمد العيسى، مرجع سبق ذكره، ص 20.

³ عبد الرزاق قاسم، نفس المرجع السابق .

تشغيلية عن أداء الشركة من خلال عرض معلومات عن أنشطتها الرئيسية (المبيعات، المشتريات، المخزون...).

4- تأمين الرقابة الكاملة لحماية أصول المنشأة و ممتلكاتها، بحيث تتضمن هذه الرقابة اكتشاف الأخطاء و الغش و توفير معلومات دقيقة تسمح باتخاذ القرارات في الوقت المناسب.¹ أو يتحقق ذلك من خلال الرقابة على عمليات تسجيل و معالجة البيانات من خلال الاعتماد على إجراءات رقابة داخلية فعالة على العمليات داخل المؤسسة أهمها:

- التحديد المسبق للمسؤوليات و الصلاحيات في تنفيذ الأعمال و الأنشطة.
- الفصل بين الوظائف و الأعمال المهمة ذات العلاقة بينها.
- تأمين التوثيق الكافي و الملائم لكل الفعاليات و الأنشطة.
- حفظ الأصول و السجلات بطريقة جيدة و مؤمنة.
- التقييم المستقل للأداء في مختلف الوحدات التنظيمية داخل المنظمة.

إن الغرض الرئيسي لأي نظام معلومات محاسبية هو توفير معلومات محاسبية لمختلف المستخدمين الداخليين كالإدارة أو الخارجيين كالزبائن. و توجد ثلاثة أهداف معينة يمكن تحديدها لمساعدة إنجاز الغرض الرئيس المشار إليه أعلاه.

:

إن أي وحدة اقتصادية تقوم يوميا بعدد من الأنشطة و الأحداث التي تسمى عمليات (Transaction) و العمليات المحاسبية Accounting Transaction ويقصد بالعمليات المحاسبية هي العمليات المالية المتبادلة أي انتقال قيمة أو منفعة بين طرفين نتيجة قرار أو عمل إداري و تتضمن أحداث أو عمليات تبادل القيمة الاقتصادية

¹ ياسين أحمد العيسى، مرجع سبق ذكره، ص 20.

² ابراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 27، 28.

مثلا عمليات البيع التي تحدث في الوحدات الاقتصادية و تبادل قيمة اقتصادية تمثل عملة محاسبية و التي أساسا يحويها و يعالجها نظم المعلومات المحاسبية و من الجدير بالذكر أن نشير إلى أغلب العمليات غير محاسبية Noaccounting transaction كأمر الشراء على سبيل المثال يقود إلى حدوث عملية محاسبية فعندما تشتري أي وحدة اقتصادية بضاعة على الحساب بناء على أمر شراء معين يؤدي هذا إلى حدوث عملية محاسبية حيث تزداد البضاعة في المخزن و يجعل المخزن أو المشتريات لدينا و يزداد الدائنون حيث يجعل دائنا. من هنا نرى ان العمليات غير المحاسبية أيضا يحويها و يعالجها نظم المعلومات المحاسبية لتأثيرها على العملية المحاسبية.

معالجة العمليات transaction processing

تشمل معالجة العمليات المحاسبية و الغير المحاسبية من خلال السجلات الرئيسية للمحاسبة بواسطة إجراءات معينة، إن معالجة العمليات تكون موحدة ضمن الوحدات الاقتصادية و لأي عملية معينة بمعنى آخر أن معالجة العمليات المتعلقة بالمبيعات اللاجلة بمختلف الوحدات الاقتصادية تكون متشابهة سواء كانت وحدات تجارية أو خدمية و نفس السجلات المحاسبية تستخدم لهذه المعالجة لمختلف الوحدات إلا انه من جهة أخرى تفاصيل إجراءات هذه المعالجة قد تختلف تبعا لتصميم النظام المحاسبي بكل وحدة اقتصادية.

العمليات تعالج بواسطة أنظمة معالجة العمليات التي تعتبر أنظمة فرعية لنظام المعلومات المحاسبي. كل نظام معالجة للعمليات يحتوي على خطوات لنوع خاص من العمليات. فعلى سبيل المثال إن نظام معالجة المبيعات لإحدى الشركات يقسم إلى استلام الطلب، فوترة، ترحيل إلى ح/المدينين،...الخ. و بهذا يمكن أن نحدد أو نعين نظام المعالجة هذا بدورة الإيرادات. إن مستخدمي مخرجات نظم معالجة العمليات يصنفون

من المدراء و الموظفين و مختلف الأطراف الخارجيين للشركة كالزبائن، و المجهزين للطلبات و البنوك.¹

الهدف الثاني المهم لنظم المعلومات المحاسبية هو توفير معلومات لعملية اتخاذ القرار و الذي عادة يجب ان يتخذ بالتناسب مع عمليات الوحدة الاقتصادية التخطيطية و الرقابة. و عن هذا الهدف غالبا ما يطلق عليه بمعالجة المعلومات فمثلا ان كثير من الوحدات الاقتصادية تستخدم نظام معلوماتها المحاسبي لمهمة معالجة المعومات الحيوية، كتسليط الضوء على الإيرادات المتوقعة للعام القادم حيث بمعرفة الاخير تستطيع الوحدة الاقتصادية من إجراء التخطيط الضروري لإنتاجها. إن نظام المعلومات المحاسبي عادة يوفر بعض المعلومات المطلوبة لعملية اتخاذ القرار فمثلا نظام المعلومات المحاسبي يوفر معلومات حول اتجاه الإيرادات للسنة الماضية و المستوى الحالي لها و استادا لذلك تقوم الإدارة باتخاذ القرارات المطلوبة. ففي الوحدات الاقتصادية الضخمة يكون بعض الموظفين الرئيسيين ربما مشتركين أو ضمن عملية اتخاذ القرار فعلى سبيل المثال محاسب التكاليف ينشئ تقريرا يتعلق بالتكاليف الفعلية لمكونات الانتاج مما يساعد بالتوصية لمدير الإنتاج بشراء أو تصنيع بعض المكونات اللازمة للعمليات التصنيعية.²

إن أهمية الالتزامات تتحدد بتوفير المعلومات اللازمة إلى المستخدمين الخارجيين عن الوحدات الاقتصادية. فعلى سبيل المثال الوحدات الاقتصادية المندمجة أو ذات الملكية العامة لها التزامات كبيرة كما في الوحدات الاقتصادية الصناعية ذات النفع العام، تلك الوحدات الاقتصادية مطلوب أن توفر معلومات إلى أصحاب المصالح فيها الذين يشملون إضافة إلى المالكين، الدائنين، اتحادات العمل، اللجان التنظيمية، المحللين الماليين، المشاركين الصناعيين و حتى الجمهور العام. أما الوحدات الاقتصادية الأصغر

¹ابراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

²المرجع السابق، ص 29.

و التي عادة ما يطلق عليها المساهمة فهي عادة ما تصدر قوائم مالية دوريا إلى المساهمين، وهي يجب أن توفر تقاريراً عن الدخل الخاضع للضريبة إلى الجهات الحكومية.¹

يختلف تحليل و استخدام المعلومات المحاسبية و المالية حسب الجهة المستخدمة لها داخلية كانت او خارجية:

1- المعلومات الموجهة للاستخدام الخارجي: تخضع هذه المعلومات إلى قواعد

تنظيمية ذات طبيعة محاسبية، وجبائية و توجه إلى :

أ- المساهمون: يهتم هؤلاء بتقييم النتائج المحصلة و بالتطلعات الاقتصادية

المتعلقة بالتطور و الفعالية و على وجه الخصوص المستثمرون الذين يهتمون

بالعائد المحقق من رأس المال المستثمر في المؤسسة.

ب- الإدارة الجبائية: تعتبر المعلومات المحاسبية كوسيلة لتحديد الوعاء الضريبي

للنتيجة التي حققتها المؤسسة و حساب الضريبة المرتبطة به.

ج - البنوك و المقرضون: تعتبر المعلومات المحاسبية مهمة لمعرفة الوضعية

الاقتصادية و المالية للمؤسسة و قدرتها على تسديد ديونها الحالية و الاستفادة من

قروض جديدة.

د- الشركاء التجاريين : تشكل المعلومات القانونية إثبات على العمليات التي

قامت بها المؤسسة إلى جانب وضعيتها و درجة انتمائها و قدرتها على تسديد

ديونها.

2- المعلومات الموجهة للاستخدام الداخلي: تساعد المعلومات المحاسبية المسيرين

على:

¹ابراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

- أ- قياس الفعالية: يتم استغلال المعلومات الداخلية كأداة للتحليل و القيادة حسب أهداف التسيير، من خلال:
- مراقبة عملية لوحات الإنتاج و مراكز الربح بهدف قياس مساهمات عمليات الإنتاج المختلفة.
 - تقييم كفاءة إدارة المسؤولين عن العمليات.
 - الاعتماد على الموازنات بهدف وضع التقديرات، تحليل الانحرافات و القيام بالأعمال التصحيحية.
- ب- أداة مساعدة على اتخاذ القرار: تستخدم في إطار نظام المعلومات لإدارة الأعمال أو لإعداد لوحات القيادة و تتميز هذه المعلومات بخصائص مختلفة حسب درجة القرار (تشغيلي أو استراتيجي) الذي يتخذ بشأنها.

ظلت المؤسسة الاقتصادية و لفترة طويلة من الزمن تعتمد على الوسائل التقليدية، فقد استخدمت في انتقال المعلومات بين المؤسسات و الأقسام و الأشخاص القائمين عليها، فكانت المعاناة كبيرة في تسيير و إدارة شؤون المؤسسة سواء كانت إدارة داخلية أو خارجية، ما ينتج عنها بطئ تسيير العمل و ذلك لاعتمادها على هذه الأنظمة التقليدية المكلفة.

لقد ساهمت أجهزة الكمبيوتر بدخولها عالم المؤسسة في التقليل من الإجراءات اليدوية المعتمدة على الورق، فقد استخدمت المؤسسات الضخمة في سبعينيات القرن العشرين أنظمة تبادل البيانات الكترونياً و تبادل المعلومات عبر شبكات خاصة، و شكل ظهور الأنترنت حلاً مناسباً لإيجاد شبكات اقتصادية، و فعالة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية و تدمج الأنترنت بين الشبكة المحلية و العديد من موارد الكمبيوتر و التي تخص أنظمة إدارة المعلومات داخل المؤسسة.

لذا نجد أن الدول المتقدمة تسير بخطى متسارعة نحو التطور التكنولوجي في صناعاتها الرئيسية و بتحديث مختلف مؤسساتها و بالتالي منتجاتها لجعلها أكثر قدرة على المنافسة المحلية و حتى الدولية، ذلك أن التطور و الإبداع التكنولوجي أثر بعمق في استراتيجيات المؤسسة المتعلقة بالمنتجات و الخدمات ، الأمر الذي ترتب عليه إحداث تغييرات في سوق السلع و الخدمات ووسع من مفهومها الضيق.

إن التطبيقات الفعلية للأنظمة الإدارية في المؤسسة يتخذ منحى تطبيقي أكثر منه نظري ، إذ أننا نلتزم هذا التطبيق أساسا من خلال تكوين الأفراد ذوي الكفاءة لممارسة أعمالهم بمهارة عالية تتوافق و التطورات المتسارعة في الأجهزة المعلوماتية، كما تعتبر أساليب تطبيق نظام المعلومات المحاسبي ضمن النظم الإدارية في المؤسسة الاقتصادية و التي من بينها نظام المعلومات المتعلق بالتسويق ، نظام معلومات الموارد البشرية، نظام المعلومات الإنتاجي و غيرها من الأنظمة الإدارية.

تعد المؤسسات الاقتصادية الأكثر تأثرا بالتطورات التي تتم في تكنولوجيا المعلومات التي دخلت في كافة أعمال و نشاطات المنظمة من عمليات الإنتاج إلى تصميم المنتجات إلى غاية تسويقها ، كل هذه العمليات في ظل نظام معلومات إداري متكامل و فعال بما في ذلك نظام المعلومات المحاسبي.

إن لنظام المعلومات المحاسبي المصمم بشكل يتلاءم مع احتياجات المؤسسة تأثيرا كبيرا على فعالية كافة الوظائف الداخلية و الخارجية ، بحيث أصبح نظام المعلومات المحاسبي عاملا هاما من عوامل نجاح المؤسسات في ظل المنافسة الدولية و تحرير التجارة الدولية كذلك بظهور و تطور أساليب التجارة الحديثة من بينها التجارة الالكترونية.

لذا نجد أنه لتصميم و بناء نظام معلومات محاسبي فعال لا بد من توفر الأسس العلمية الحديثة في استخدام الحاسوب و استقبال المدخلات المتوفرة من المعلومات القيمة و معالجتها محاسبيا و بأنجع طرق المعالجة بحيث تعد هذه الخطوة ضرورية لعقلنة النشاط التي تهدف إليه المؤسسة و من ثم الحصول على مخرجات ذات جودة عالية

لاتخاذ القرار الرشيد و الناجح للمؤسسة الاقتصادية و هو الهدف الرئيسي و الطموح التي تسمو إليه الوحدات الاقتصادية في نهاية المطاف.¹

وهنا نلتمس أساسا حاجة المؤسسة الاقتصادية لتأهيل المحاسب و إعدادة للقيام بوظائفه بمهارة تامة ،فأصبح المطلوب ان يكون المحاسب أكثر فعالية في المساهمة باستخداماته للبيانات و المعلومات المحاسبية و تقديم ملفات و تقارير للمساعدة في اتخاذ القرارات الرشيدة عوضا عن إضاعة الوقت في تسجيل القيود اليومية و الترحيل لدقتر الأستاذ بطريقة يدوية، و ليس معنى هذا التقليل من شأن هذه العمليات و لكن البيئة الجديدة تفرض هذا على المحاسب داخل المؤسسة الاقتصادية و ذلك لاستغلال الفرص و التغلب على التهديدات البيئية سواء كانت داخلية أو خارجية.²

و الجدير بالذكر هنا أنه من الرغم من كل هذه الامتيازات التي يزخر بها نظام المعلومات المحاسبي و مدى حاجة المؤسسة إليه إلا أنه قد يصبح -النظام المحاسبي- عقيما تماما و قد تصبح فاعليته و كفاءته موضع شك و في أسوء الحالات قد يؤدي لانهيار المؤسسة الاقتصادية تماما. و لهذا فإن المؤسسات الاقتصادية تسعى بشتى الطرق لتفادي تلك السلبيات، أو المحددات و التي من بينها الأمان و الموثوقية أو المصدقية في النظام المحاسبي و من دون توافر هذه البنود تصبح الإدارة مهددة بالفوضى ، في المقابل و من خلال تطوير هذا النموذج و تزويده بآليات رقابة صارمة يمكن بواسطتها تفادي السلبيات الثلاثة : وهي عدم توفر الأمان و التوكيدية و الموثوقية.³

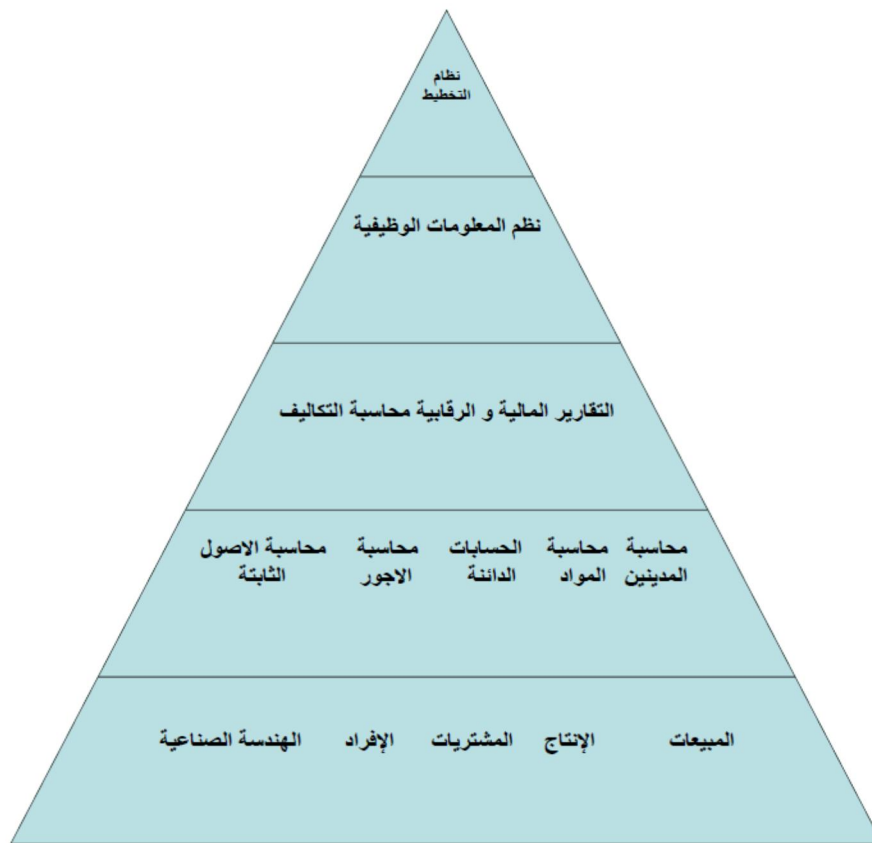
إن نظام المعلومات يجب أن يزود كل مستوى من المستويات الإدارية بالمعلومات الملائمة لعملية اتخاذ القرار وفي الوقت المناسب و الشكل الملائم، مما يتطلب وجود المعلومات التفصيلية و الدورية للمستويات الإدارية الدنيا. و معلومات عامة و شاملة و

¹ برهان صباح الحلو، اثر استخدام نظم و تكنولوجيا المعلومات على الخدمات المصرفية المتكاملة في البنوك الأردنية من منظور القيادات المصرفية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت ، الأردن 2000 ص 69.

² عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية ، دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2004، ص 17.

³ رأفت المحسن عمر، نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية الآلية، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، تكنولوجيا المعلومات و دورها في التنمية الاقتصادية، جامعة الزيتونة -عمان- أيار 2002، ص 12.

حديثاً من المصادر الداخلية و الخارجية للمستويات الإدارية العليا مما يفرض وجود هرم معلوماتي ضمن نظام المعلومات داخل المؤسسة يتوافق و طبيعة المعلومات اللازمة لكل مستوى من مستويات صنع القرار ضمن المنظمة و الشكل (2) يبين هرم انتقال المعلومات داخل المؤسسة الاقتصادية:



المصدر: أ-د عبد الرزاق قاسم تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية ص24.

بحيث يتكون هذا الهرم من خمس مستويات :

المستوى الأول: قاعدة الهرم عبارة عن الأنظمة التشغيلية التي ترتبط بنظام العمليات للوظائف الأساسية في المؤسسة كالإنتاج و المبيعات و المشتريات و الافراد... الخ

حيث يتم تسجيل و معالجة بيانات تتعلق بسير نظام العمليات ضمن المؤسسة مثل فواتير المبيعات و المشتريات و أوامر البيع، بطاقات التشغيل، تكون المعلومات التي تعالجها و تقدمها النظم على هذا المستوى ذات طابع كمي أي قابلة للقياس بوحدات معينة كما أن هذه المعلومات مرتبطة بشكل أساسي و مباشر بعمليات و فعاليات النشاط الاقتصادي للمؤسسة.

المستوى الثاني: يرافق هذه الوظائف في المستوى الثاني نظام المعلومات المحاسبى الذي يستخدم الوحدات النقدية للتعبير عن الوحدات الكمية من أجل إيضاح الصورة الاقتصادية لهذه المعلومات، و بذلك فإن النظم التي تعتمد الشكل الكمي في توصيف نظام العمليات، فعلى سبيل المثال تقوم إدارة الإنتاج بتحديد المستهلك من المواد و العمل على شكل كميات ، و تقوم أيضا بإحصاء الإنتاج على شكل كميات بينما تقوم المحاسبة بالتعبير النقدي عن هذه المعطيات، و فواتير المبيعات تتحول إلى قيود تسجل في الحسابات المدينة و حساب المبيعات، و كذلك الأمر بالنسبة لبقية بيانات المستوى الأول.

يطلق على النظم في المستوى الأول و الثاني نظم معالجة البيانات، حيث تقوم هذه النظم بمعالجة البيانات الناتجة عن الأنشطة اليومية في المؤسسة كعمليات الشراء و البيع و الإنتاج، و تقوم بإنتاج المستندات اللازمة لنظام العمليات، تعد هذه النظم الأساس في اتخاذ القرارات التشغيلية للمنظمة بالإضافة إلى ذلك توفر البيانات الأساسية للنظم اللاحقة في المستويات الإدارية الأعلى.

المستوى الثالث: يتم استخدام معطيات و بيانات المستوى الأول و الثاني في إعداد التقارير المالية و التخطيطية و التشغيلية و الرقابية، و التي تستخدم كأساس في عمليات التخطيط و الرقابة و التحليل و تقويم الاداء في الأقسام المختلفة من المؤسسة بشكل عام، حيث تتم عملية اختيار و إعادة صياغة البيانات و المعلومات المخزنة في المستوى الأول و الثاني و ذلك حسب الحاجة إلى معلومات من قبل المراكز الإدارية المختلفة و تقدم هذه المعلومات على شكل تقارير إلى المراكز الإدارية من الأمثلة على ذلك تقرير تحليل المبيعات حسب المناطق و حسب المنتجات، قوائم تكاليف المنتجات و الأقسام، تقارير

الرواتب و الأجور و غير ذلك. يطلق على النظم المرافقة لهذا المستوى نظم التقارير الإدارية التي تركز على دعم القرارات اليومية من خلال إنتاج تقارير متنوعة تتضمن المعلومات التي يحتاجها المدير. حيث تكون المعلومات اللازمة لعملية اتخاذ القرار واضحة و محددة.

المستوى الرابع: يطلق على النظم في هذا المستوى نظم المعلومات التنفيذية ، و هي عبارة عن نظم مصممة خصيصا من اجل تلبية حاجات الإدارة العليا للمعلومات الاستراتيجية ، فالعديد من المعلومات التي تستخدمها الإدارة العليا تأتي من مصادر أخرى غير النظام المعلوماتي الخاص بالمؤسسة مثل المراسلات و المقابلات و المفاوضات ، كما يتم الحصول عليها أيضا من نظام المعلومات الخاص بالمؤسسة ما يثبت أنه هناك مصادر داخلية و خارجية للمعلومات المتحصل عليها، فنظام المعلومات المحاسبي التنفيذي يمكن الإدارة العليا من الوصول بسهولة للمعلومات المطلوبة و بالتالي تقديم النتائج في شكل بيانات أو أشكال أخرى تسهل فهمها داخل الإدارة العليا.

كما أنه في هذا المستوى تتشكل نظم المعلومات الوظيفية المتخصصة التي تعتمد بالإضافة إلى المعلومات التي تقدمها عناصر المستويات السابقة(المستوى الأول و الثاني و الثالث) إلى معلومات خارجية تأتي من المجتمع و البيئة المحيطة بالمؤسسة، مثل المعلومات التي تأتي من نظام دراسة السوق أو المعلومات التي تأتي من خارج المؤسسة عن المساهمين و المؤسسات المالية و الأجهزة الحكومية للتعرف إلى المعلومات المؤثرة في عمل المؤسسة مثل تقارير حول الاستراتيجيات التسويقية للمنافسين، تقدير الحالة المالية للمنافسين، تقارير عن نقاط القوة و الضعف للمنتجات المنافسة... الخ.

المستوى الخامس: يتم اختيار بعض المعلومات الهامة من الانظمة الموجودة في المستويات الأربع الأولى و يتم وضعها ضمن إطار النماذج الرياضية و الكمية لعمليات التخطيط و اتخاذ القرار من أجل دعم القرارات الاستراتيجية مثل نماذج تحديد الأهداف الاستراتيجية و نماذج تخطيط عمليات الاندماج، نماذج التحليل المالي... الخ.

تشكل المعلومات التي تتم معالجتها في هذا المستوى الأساس في عمليات اتخاذ القرارات في المستويات الإدارية العليا ، حيث تتصف القرارات التي يتم اتخاذها بعدم الوضوح لذلك فإنها تحتاج إلى إجراء عمليات تحليل سريعة و فعالة للأحداث و العمليات و احتمالاتها .

يطلق على النظم المرافقة لهذا المستوى نظم دعم اتخاذ القرار، حيث تدعم هذه النظم الإدارة العليا في اتخاذ القرار، و التي يوجد صعوبة في تحديد متغيرات القرار و علاقتها بالهدف المطلوب الوصول إليه، و لذلك تصمم هذه النظم للاستجابة الى الاحتياجات غير المتوقعة و المفاجئة للمعلومات، و ذلك باحتوائها بالإضافة إلى المعلومات الداخلية و الخارجية على مجموعة من النماذج التي تتيح التعامل مع المعلومات و إجراء عمليات المحاكاة على المعلومات لتقويم البدائل.¹

:

إن علاقة المؤسسة بالبيئة الخارجية علاقة مباشرة فتؤثر و تتأثر بها، حيث يمكن حدوث العديد من الظواهر التي يتطلب من المؤسسة السيطرة عليها و توجيهها من أجل تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، و تكون هذه العمليات على قدر كبير من الدقة و التنوع كإجراء معدات ، أو مواد أولية و تأمين مستلزمات الإنتاج و إبرام عقود العمل مع العاملين.

و تقسم أنظمة العمليات ضمن المؤسسة في شكل دورات عملية تشمل أساساً:²

دورة الإيرادات: تشمل كافة العمليات و الإجراءات المتعلقة ببيع السلع و الخدمات و تحصيل الإيرادات الناتجة عن عمليات البيع.

¹ عماد صالح نعمة الحديثي، تقييم أنظمة الرقابة الداخلية للمؤسسات التي تستخدم الحاسوب- دراسة ميدانية على المؤسسات المالية و المصرفية في المملكة الأردنية الهاشمية، رسالة ماجستير- الجامعة الأردنية- عمان 1990، ص 55. ² عبد الهادي حجازي، العوامل المؤثرة على نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان 2004، ص56.

دورة النفقات: تتضمن كافة العمليات و الإجراءات المتعلقة بعمليات التأمين الخاصة بمستلزمات الإنتاج داخل المؤسسة و المتمثلة أساسا في مواد أولية و عمالة و تجهيزات و تمديد مصاريف التأمين و غيرها من النفقات المتعددة.

نظام الدورة للمشتريات: تتضمن نظام الموارد البشرية و الأصول الثابتة و نظام المدفوعات النقدية.

نظام الإنتاج و التمويل: و التي تشمل الإجراءات و العمليات المتعلقة بتصميم المنتجات و تصنيعها و الرقابة عليها و كافة الأنشطة الخاصة بتمويل العملية الإنتاجية داخل المؤسسة .

لقد تزايد الاهتمام بالمراقبة الداخلية حتى أصبحت ضرورة حتمية يلزم تطبيقها من طرف كل المؤسسات الاقتصادية، و ذلك لضمان حسن سير أنشطتها و أعمالها، و هذا ما يؤدي إلى بقائها و استمرارها و نجاحها.

و من اهم العوامل التي ساعدت في تزايد هذا الاهتمام ما يلي :

و ذلك إما بتعدد أعمالهم فلا يستطيعون التوفيق بينها ،وإما لعدم درايتهم بشؤون و أعمال الإدارة ، و هذا ما يجعلهم يكونون مجلسا للإدارة يجتمعون به على فترات مختلفة سواء كانت عادية أو استثنائية حيث يبلغ أعضاء هذا المجلس نتائج أعمال مصالح المؤسسة إلى الملاك، و تكون نتائج هذه الأعمال تحت مسؤولية أعضاء هذا المجلس، و لهذا يحرص المسؤولون على تقديم معلومات دقيقة و صحيحة يبرؤون بها مسؤوليتهم أمام الملاك، فيلجؤون إلى تطبيق المراقبة الداخلية بطريقة واضحة و سليمة.

في هذه النقطة نتحدث عن المؤسسات الكبرى ، فلكي تتابع إدارة المؤسسة كل الأعمال التي تخص مصالحها و مدى احترام المسؤولين التعليمات و اللوائح التي تضعها المؤسسة ، لابد من وجود مراقبة داخلية تحدد المهام و المسؤوليات لكل فرد داخل المؤسسة ، و تتبع أداءه ، و تحدد المسؤول عن الانحراف في الوقت المناسب و ذلك لتجنب رتاكم الأخطاء التي يمكن أن تحدث بسبب أول انحراف يقع داخل المؤسسة.

و سعيها المستمر في اكتساب سمعة طيبة بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين معها من زبائن و عملاء، و ذلك بجودة منتجاتها إذا كان نشاطها إنتاجي و الكفاءة و الفعالية و السرعة في تقديم الخدمات إن كان نشاطها خدمي و حرصها أيضا على تقديم معلومات دقيقة و صحيحة تخص نشاطها في حالة تعاملها مع أسواق المال –البورصات – و يمكننا القول أن أي مؤسسة اقتصادية تسعى جاهدة للاهتمام بالمراقبة الداخلية و ذلك للتأكد من أن العمل المطلوب أداءه قد تم وفق القواعد و الخطط الموضوعية ، و لأن المراقبة الداخلية تمثل أحد الركائز الأساسية في المؤسسة ، و عليه فإنه يجب على المؤسسة الاهتمام بها و تطبيقها بطريقة سليمة و فعالة تضمن لها تحقيق الأهداف العامة التي أنشئت من أجلها، و بالتالي ضمان البقاء و الاستمرار.

هناك جملة من الأهداف تسعى المؤسسة الوصول إليها من خلال تطبيق المراقبة الداخلية أهمها معالجة المعلومات المالية و المحاسبية بدقة، و درجة اعتماد معتبرة سواء كان ذلك لفائدة أطراف داخلية من مدراء المصالح الرئيسية أو الفرعية أو الإدارة العامة، أو لأطراف خارجية كالمقرضين كالبنوك، مؤسسات اقتصادية أخرى ،أسواق المال ، البورصات، مراقب خارجي للحسابات ، خبير محاسبي... الخ، و كذلك العمل على حماية الممتلكات. أصول المؤسسة. سواء كانت الأملاك عمومية أو الأشخاص الخواص، المساهمات، و من هذه الأهداف أيضا تنمية العنصر البشري للعمل بكفاءة و فعالية في حدود وظيفته و التزامه بلوائح المؤسسة و تعليماتها.

وفي مايلي نتطرق لهذه الأهداف بشيء من التفصيل:¹

:

إن أي نشاط تقوم به المؤسسة و مهما اختلفت طبيعته يتضمن قيامه خطوات أربعة و هي:

الموافقة أو التصريح، التنفيذ ، التسجيل ، التقييم ، فبتطبيق المراقبة الداخلية بشكل جيد ، و بمعنى آخر تتبع هذه الخطوات و مدى الالتزام بتعليمات المؤسسة الخاصة بكل خطوة فيها نضمن تدفق معلومات محاسبية و مالية دقيقة و ذات درجة اعتماد عالية من طرف مستخدميها كذلك مراقبة الخطوات المتعلقة بها بعد المراجعة المستمرة لتلك العملية.

:

مجمل الإجراءات و العمليات التي تقررها المؤسسة تلزم الأفراد القيام بها و اتباعها فيما يخص تسيير عمليات التبادل التجاري.

:

إن كانت نتيجة العملية تحقق الأهداف المرجوة أم لا، فهذه العملية جرت وفق ما خطط له و ما أقرته إدارة المؤسسة ، إن كان هناك انحراف فيجب معرفة الخلل و معالجته، و تحديد المسؤولية، و منه فغنه أي عملية تقوم بها المؤسسة ، شراء، بيع، تنازل... الخ يجب أن تقيم نتائجها في الأخير لمعرفة مدى صحة هذه العملية ، و التزام القائم بها، بتطبيق تعليمات إدارة المؤسسة .

¹ عبد الفتاح الصحن، محمد السيد السرايا، الرقابة و المراجعة الداخلية على المستوى الجزئي و الكلي، دار الجامعة للطبع نشر توزيع، الإسكندرية 1998، ص212.

و معنى ذلك تجسيدها واقعيًا و تتمثل في مختلف الأعمال التي تتناسق و تتكامل فيما بينها لتحقيق الهدف مع تحديد المسؤول عن كل مرحلة ، ولا يجب أن يقوم شخص واحد بأكثر من مرحلة أثناء عملية التنفيذ مبدأ التفرقة بين الوظائف.

التسجيل بالدفاتر:

بمعنى أنه يجب تقييد كل عملية تنفذ وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في دفاتر و سجلات محاسبية خاصة بها.

فإذا كانت الإدارة المختصة بمراقبة الإنتاج تتولى البدء في عملية الإنتاج إعداد موازنة تقديرية لمستلزمات الإنتاج بقائمة محددة من السلع التي تنتج و الاحتياجات من المواد الأولية التي تشتري و يزود المخازن من مواد اولية و غيرها، و الأوقات التي تسلم فيها المواد الأولية، فإن حدث أي نقص في المواد الأولية و أراد العاملون في مصلحة الإنتاج الحصول فلا بد لهم من أخذ موافقة من المسؤولين حتى يتمكنوا من الحصول عليها.

تتم الرقابة على المواد أثناء الإنتاج، و تحدد المسؤولية على المشرفين في المصنع، و كذلك الرقابة على المواد التي قد تتلف بسبب الإهمال داخل المصنع.

و يسجل المخزون و تحركاته من شراء و إخراج و ذلك لمتابعة المخزون و رصيده في نهاية الدورة المحاسبية.

و في الأخير تأتي عملية جرد المخزون لتقييم الأعمال السابقة، و ما هو مقيد بالدفاتر المحاسبية إذا كان موجودا فعلا بالمخازن، و قد استعمل بالدورة الإنتاجية.

ونقصد بها حماية ممتلكات المؤسسة من عمليات التلاعب و الاختلاس ، و الأخطاء سواء عن قصد أو غير قصد و يتم ذلك بعدة اشكال و ذلك لضمان استمرار نشاط مصالح المؤسسة و تحقيق الأهداف المخطط لها.

و تكون هذه الحماية مثلا بمتابعة طرق استعمال التجهيزات، و مختلف الآلات و المعدات الخاصة بالمؤسسة مع الحرص على ان يتم استغلالها بعقلانية ، دون إسراف أو تقصير في الاستفادة من طاقتها التشغيلية، و كذلك قدرتها على العمل أثناء حجم ساعي معين هذا من جهة و من جهة أخرى حمايتها ماديا كالصيانة و عدم تركها عرضة لظروف مناخية تؤدي إلى تلفها و إهلاكها قبل انتهاء عمرها الاقتصادي المحدد، فمثلا لابد من توفر شروط التخزين الملائمة داخل المخازن لحفظ المواد الموجودة ، وذلك من جميع الجوانب من إضاءة، تهوية، تأمينات عن الحوادث المحتملة كالسرقة أو الحرائق و غيرها من الحوادث الممكن حدوثها داخل مخازن المؤسسة، كما تشمل الحماية أموال المؤسسة بتتبع مدى التزام المسيرين بالقوانين العامة لإبرام الصفقات و تعليمات المؤسسة فيما يخص شروط منح الائتمانات، مثلا شراء أصل لا يتميز بالمواصفات المطلوبة من طرف إدارة المؤسسة و ذلك لتحقيق الكفاءة الإنتاجية و تعويضه بأصل آخر.

و تتم هذه المتابعة لمحاربة أي تلاعب أو تزوير من المشرفين على إبرام الصفقات ،كأن يكون من وراءها خدمة مصالح شخصية مع الإضرار بالمصالح العامة للمؤسسة، و نركز كذلك على الحماية المحاسبية لممتلكات المؤسسة أي الحرص على تسجيل كل العمليات المالية الخاصة بكل أصل من أصول المؤسسة بسرعة و في الوقت المناسب، مع الترتيب الزمني لها وفقا للمبادئ المحاسبية الخاصة بكل عملية شراء ،بيع ...الخ.

و يتطلب العمل المحاسبى الحذر و الدقة في التسجيل لتفادي الأخطاء الممكن حدوثها عند عملية التسجيل، كأخطاء السهو أو الأخطاء الغير متعمدة و ذلك بسبب عدم كفاءة المحاسب، و هذا ما يؤدي بالمتابعة الجيدة لتجنب التلاعب في الدفاتر ،

كإخفاء بعض السجلات المحاسبية بغرض تخفيض الأرباح المصرح بها لدى مصلحة الضرائب.

من الأهداف الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبى هو إنتاج المعلومات و معالجتها قبل تقديمها إلى المستخدمين داخل المنظمة و خارجها، و ذلك لمساعدتهم في اداء مهامهم و استمرارية نشاط المؤسسة في أحسن الظروف.

ومن أجل ذلك فإن نظام المعلومات المحاسبى يجب أن يصمم بصورة تمكن من تحقيق أهداف المؤسسة التي تساعد على:¹

- ربط الأهداف الرئيسية و الفرعية في المؤسسة بوسائل و ادوات تحقيقها من نظام المعلومات المحاسبى ، نظام المعلومات الإنتاجى، نظام المعلومات التسويقي، نظام معلومات الموارد البشرية، بحيث تستعمل فيها تقارير مالية و مستندات متخصصة عن كل قسم و حسب الأهداف المرجوة من النشاط الإدارى.
- عرض و تحليل نتائج فعاليات و أنشطة أقسام المؤسسة بحيث يستطيع القائمون عليها بحيث يستطيع القائمون على العمليات الإدارية المختلفة من تقييم الأداء مع ضمان استمرارية تواجد المؤسسة عن طريق تحويل التهديدات إلى فرص مواتية و من ثم استمرار عملها بمختلف الأنظمة الداخلية المتواجدة ضمنها. و نود الإشارة هنا إلى ضرورة تطوير و تحديث نظام المعلومات المحاسبى بمنح القائمين على عملياته فرص التكوين و التعليم حتى يتسنى لهم مواكبة التطورات الحاصلة في مجالات استخدام أجهزة المحاسبة الحديثة، و التي تدخل ضمن العملية المستمرة لنشاط نظام المعلومات المحاسبى الجيد، و كذا تحديث تلك الأجهزة، بالإضافة إلى تحسين مستواها بما يتلاءم و طاقتها الاستيعابية لمدخلات

¹ستيفن أ موسكوف، مارك ج سيمكن، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، مفاهيم و تطبيقات، دار المريخ للنشر و التوزيع، الرياض ، 1989، ص 66.

النظام ثم دقة المعالجة و بالتالي جودة المخرجات منه. و تظهر أهمية تطوير و تحليل النظام المحاسبي في:

- التقليل من تعقيد النظام حيث يسمح بتجزئة المشاكل الكبيرة و المعقدة إلى مشاكل اقل و أبسط و بالتالي يكون البناء المادي للنظام سليما لاسيما انه قد تنشأ العديد من المشاكل أثناء تشغيل النظام و خاصة عندما تكون التقارير التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي غير فعالة، و أن الإدارة ليست في حاجة إليها فتؤدي إلى انهيار النظام المحاسبي بالكامل و بالتالي تعطل أهم عصب داخل الإدارة الذي بإمكانه ان يشل النشاط الاقتصادي للمؤسسة بأكمله داخل المؤسسة.

و من أهم هذه المشاكل: ¹

- 1- تأخر المعلومات : حيث يصبح المستفيدون و موظفو انظمة المعلومات مستخدمين للتقارير الدورية في نهاية الفترة و بالتالي تأخر نشاط النظام.
- 2- زيادة المعلومات : في أغلب الأحيان تكون التقارير و المستندات عبارة عن قوائم تسوية لكل الأنشطة الإدارية و بالتالي فالبيانات الممكن جمعها يجب ان لا تتعدى حدود ما هو مطلوب فعلا و إلا حدث هنالك فائض في المعلومات و بالتالي التقليل من أهميتها، خاصة و أن إدارة الأعمال تسيطر عليها فلسفة "الأكثر هو الأفضل" في إعداد التقارير بالرغم من أن هذه الفلسفة ليست دائما صحيحة بحيث نحصل في أغلب الاحيان على الجودة في النوعية و ليس في الكمية و بالتالي تكون التقارير التي أعدت ضخمة جدا، خاصة وأن عملية معالجتها و تحليلها محددة بفترة زمنية معينة قبل استلامهم للتقرير الموالي.
- 3- الاستخدام الزائد للورق: خاصة أثناء اعداد التقارير المالية فإن هذه الأخيرة يتم إعدادها في الأوراق مما يؤدي إلى استخدام عدد كبير من الورق بالاضافة الى الانفاق على الاعداد و الطباعة و التصوير مما يؤدي إلى الزيادة في تكاليف تشغيل النظام المحاسبي.

¹ عادل محمد الحسون، خالد ياسين القيسي، النظم المحاسبية، ج1- دار الكتب و الوثائق، بغداد 1991، ص 1250.

4- الإفراط في عمليات التوزيع: حيث ترسل العديد من التقارير و المستندات إلى العديد من الجهات و المواقع الإدارية على الرغم من عدم حاجتهم للمعلومات، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة كمية المعلومات المرسلة و الاستهلاك الزائد لوسائل الإرسال و بالتالي ارتفاع نفقات التوزيع.

و عليه فإن بمجرد اتباع المؤسسة لأي مسار منحرف من المسالك السالفة الذكر فإنها تكون مباشرة في حالة عدم استمرارية النشاط و فعالية نظامها المعلوماتي المحاسبي لذا في اغلب الأحيان تولي المؤسسة اهتماما بالغاً إلى الاستعانة بالخبراء سواء كانوا داخليين أو خارجيين للقيام بدراسة تقديرية للنظام المحاسبي و التي على أساسها تقديم الموافقة أو اقتراح لتعديل النظام المتبع بتحليله و اكتشاف مواطن الضعف و القوة لنظام المعلومات المحاسبي و استخداماته.

وعموماً فإن استمرارية نظام المعلومات المحاسبي ضرورة حتمية تفرضها البيئة الخارجية للمؤسسة و لتوخي الحذر و تحقيق هذا الغرض يجب على المؤسسة إجراء عملية التدقيق المحاسبي بحيث تتلخص أساساً في تحديد مدى سلامة و صدق البيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسة و يمكن تقسيم التدقيق المحاسبي إلى عدة أنواع من التدقيق .

تميل المؤسسات الاقتصادية سواء كانت صغيرة أو كبيرة إلى المرونة في إدارة أعمالها بالرغم من كونها أكثر تعرضاً للمخاطر التي تصاحب التقلبات و الأزمات الاقتصادية المفاجئة . فغالبا ما تواجه المؤسسات الاقتصادية اختناقات مالية تؤدي إلى الإفلاس و قد اتضح أن من أهم أسباب فشل هذه المؤسسات عدم اتباع نظم محاسبية سليمة ، مثل عدم القدرة على التخطيط لاحتياجاتها النقدية أو عدم توفر المعلومات الخاصة بأرصدة المخزون أو غياب وسائل الاتصال بين المؤسسة و مورديها أو ضعف مسار مراجعة و مراقبة العمليات المحاسبية. كما قد يتوفر للمؤسسة معلومات محاسبية إلا أنه يتم جمعها و توصيلها إلى الجهات المعنية ببطء

شديد و بشكل غير ملائم لاتخاذ القرارات ، وهنا يظهر أثر نظام المعلومات المحاسبي على المؤسسة الاقتصادية.

و حتى يتمكن نظام المعلومات المحاسبي من التأثير إيجابا في المؤسسة الاقتصادية لابد من توفر نظام المعلومات المحاسبي على مواصفات النظام الجيد بحيث يكون قادرا على تزويد الإدارة بمعلومات نافعة ف اتخاذ القرارات و لن يتم هذا حتى يتم استخدام برامج التطبيقات المحاسبية الملائمة و التي على أساسها تحدد احتياجات المؤسسة من الأجهزة و المعدات الالكترونية ذات الكفاءة العالية و السرعة في تأدية المهام.¹

:

من أولويات الإدارة العليا للمؤسسة الاقتصادية الوصول إلى حماية عالية للمعلومات و الرقابة عليها سواء كان النظام المعلوماتي للمحاسبة يدوي أو نظام الكتروني. إلا أن السياسات و الإجراءات الرقابية تختلف بين كلا النوعين من الأنظمة، لذا بإمكان المؤسسة الاقتصادية أن تصمم نظاما محاسبيا سليما و الذي يتوافق مع الأهداف الرئيسية.

يؤدي استخدام أسلوب المعالجة المركزية الى تجميع البيانات و تراكم العمليات من مختلف أقسام المؤسسة، بالتالي قيامه بكامل العمليات يؤثر لامحالة في عنصر مهم من عناصر العملية الرقابية ألا وهو الرقابة المهنية الآتية عن طريق تقسيم العمل حيث ينجز العمل من قبل عدة أشخاص و بالطرق المختلفة ثم تقارن نتائجهم ببعضها، كأن تفصل عمليات تحضير اليومية العامة عن يومية المبيعات و الأستاذ العام و الأستاذ المساعد و تقارن النتائج ببعضها البعض . أما في حالة استخدام الحاسب يلغي هذا التقسيم و ينجز كل هذه المعلومات من خلال مجموعة من البرامج المتكاملة مما يؤدي إلى إلغاء الرقابة المهنية الناتجة عن التقسيم التقليدي للعمل. و بالتالي التغييرات في الهيكل التنظيمي للمؤسسة نتيجة الاستجابة المباشرة لنظام

¹ عبد الرزاق محمد قاسم ، تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية ، ص 17.

المعلومات المحاسبي الالكتروني وهذا هو جوهر التأثير بنظام المعلومات داخل المؤسسة الاقتصادية.

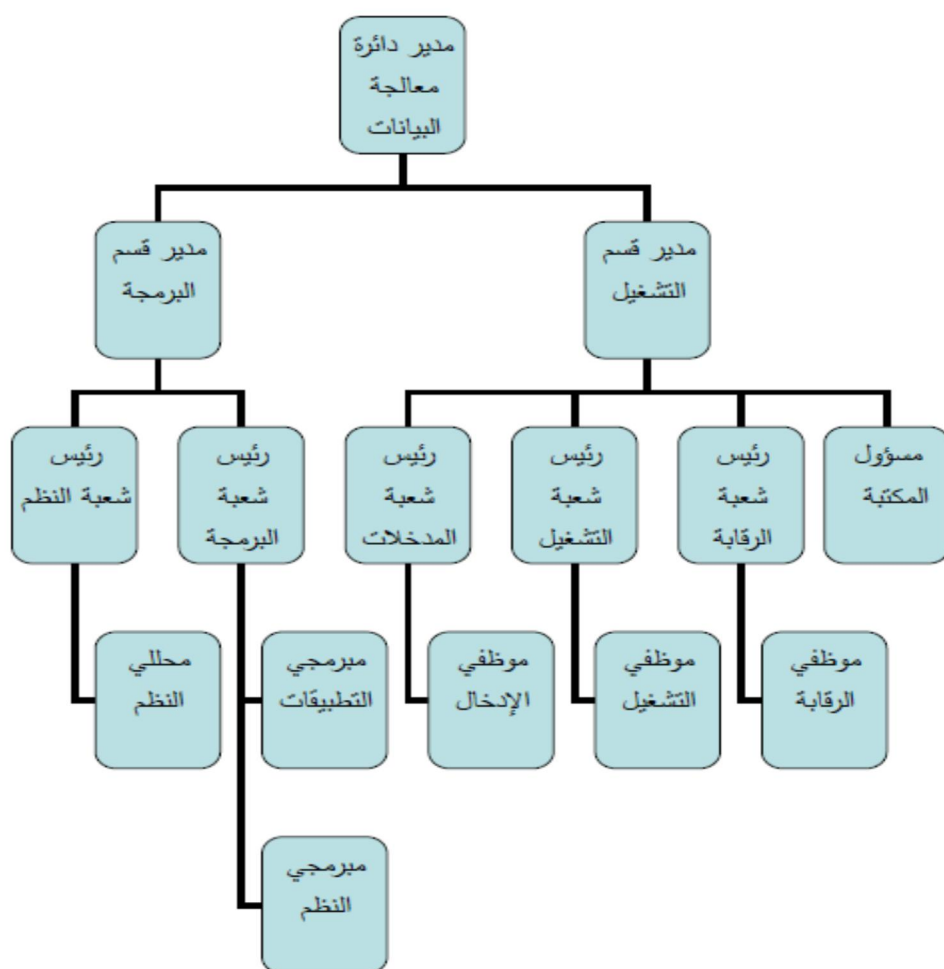
تعتبر الوثائق و المستندات أدلة تثبت العمليات التي قام بها المستخدمين خلال فترة معينة كفاتورة المبيعات، فواتير الشراء، الشيكات الواردة، و الشيكات الصادرة و هي العنصر الأساسي للرقابة الداخلية في ظل الأنظمة اليدوية و بإدخال الحاسب الآلي و أنظمة البرامج المعقدة للمعالجة المباشرة فإن الوثائق تكاد تكون معدومة و بالتالي إلغاء قسم مراقبة و معالجة المستندات الورقية.

إن استخدام الحاسب الآلي أثر تأثيرا بالغ الأهمية في سرعة الحصول على البيانات و معالجتها و مع توفير الثقة فيها و الاعتماد عليها فالتماثل و الوحدة في معالجة البيانات تمكن من التأكد من أن كل العمليات التي من طبيعة معينة تعالج بنفس الطريقة طالما أنها تدرس بنفس البرنامج، و هذه الخاصية مهمة بالنسبة للخبراء فهم يتوقعون أن تلك العمليات قد تم معالجتها بطريقة صحيحة أو عكس ذلك تماما. و بالتالي فإن فحص البيانات بالحاسوب تركز على فحص الأنظمة و البرامج المعالجة للبيانات لفترات زمنية مختلفة أكثر من تركيزها على عينة كبيرة لنفس النوع من العمليات.¹

و الجدير بالذكر أن الاستجابة الداخلية الملموسة في المؤسسة الاقتصادية جراء استخدامات الأنظمة المحاسبية الالكترونية تكون أساسا في التغيير الحاصل داخل هيكلها التنظيمي و الذي يظهر في الشكل التالي:

¹ سيد عطا الله سيد: نظم المعلومات المحاسبية، ص 388.

الشكل 3 الهيكل التنظيمي للمعالجة الالكترونية



المصدر : ا.د عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية،

مرجع سبق ذكره ص388

يقصد بالاستجابة الخارجية لنظام المعلومات بالتأثير في البيئة الخارجية للمؤسسة خاصة فيما يتعلق بمكانتها الاقتصادية و التي تنشأ وفق المحدد الاستراتيجي للمؤسسة بالتركيز على عنصر المنافسة المحلية و حتى الدولية. فالتنافس بين المؤسسات العديدة و المتماثلة أمر مشروع بغض النظر عن حجم السوق أو حقل المنافسة ينتج عنه خلق دوافع نحو الابتكار و إجراء تطوير مستمر على مختلف الوظائف الإدارية و الإنتاجية وفق استراتيجية طويلة الأجل يتم تخطيطها و دراستها داخل المؤسسة.

تعتبر المؤسسة الاقتصادية ذات قدرة تنافسية أي تتمتع بميزة تنافسية إذا استطاعت الحفاظ على استمرارية متحصلاتها عبر الزمن بالإضافة إلى زيادة حصتها اقتصاديا سواء داخل الأسواق الدولية أو المحلية بشكل قابل للاستمرار و ليس معنى هذا من خلال تخفيض الأسعار و تحمل الخسائر بل بالعملية الديناميكية أو الحركية التي تعبر عن التغير المستمر في المكونات الذاتية و عواملها البيئية حيث تمثل هذه المكونات أساسا في:

القدرات المحورية الذاتية: و تشمل أساسا الموارد البشرية ، التقنية التكنولوجية، النظم المعلوماتية، استراتيجيات المؤسسة.

المؤشرات القطاعية: و تتضمن التنسيق، التوجيه، التنظيم، الرقابة.

المؤشرات الخارجية: الأهداف و التوجهات، الدور الحكومي، الدور المؤسسي.

تمثل البيانات و المعلومات المدخلات الضرورية اللازمة لدعم قدرة المؤسسة على المنافسة، وتأخذ هذه العناصر الشكل التقليدي مستندات، تقارير مالية، معالجة البيانات سواء يدويا أو الكترونيا و قد جرى العرف على تصنيف هذه العوامل إلى مجموعتين من العوامل عوامل أساسية و أخرى مطورة.

• العوامل الأساسية: هي تلك العوامل الموروثة بشكل سلبي ،أي لم يبذل المجتمع جهدا أو تم الحصول عليها من خلال قدر معقول من الجهد و تضم هذه الطائفة

الوسائل البسيطة في المحاسبة، الأفراد ذوي المهارة المتواضعة ، الموارد العادية في المؤسسة .

● العوامل المطورة: و تشمل على ما تم تطويره من خلال تكوين و تدريب مستمر لرأس المال البشري و المادي ، و مثال ذلك تكوين العمال و تدريبهم على التكنولوجيا الحديثة بالمعاهد العلمية الرائدة و نظم المعلومات ووسائل الاتصالات الحديثة و قواعد البيانات.

و نظرا لأن الميزة التنافسية تخلق و لا تورث، فإن نجاح المؤسسة في تحقيق قمة المنافسة و خلق مكانتها في السوق بقوة لا يعتمد على المنح و الإعانات و إنما على قدرة المؤسسة على البقاء رغم الضغوط البيئية المتزايدة سواء منافستها داخليا أو خارجيا خاصة في عصرنا و الذي أصبحت الحدود الجغرافية لا معنى لها.

و البيئة الأشمل و التي تتفاعل من خلالها محددات الميزة التنافسية تضم متغيرات أخرى تؤخذ في الحسبان.¹

¹لطفى لويز سفين معيار القدرة التنافسية، المؤتمر الأول للجمعية العربية للإدارة بعنوان الإدارة الاستراتيجية و القيمة التنافسية لمنشآت الأعمال العربية، الاسكندرية 1996، ص5.

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة
تيندال - المسيلة-

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة

المطلب الأول: نشأة المؤسسة وتطورها

إن فكرة إنشاء مركب الأقمشة الصناعية جاءت كنتيجة للاستراتيجية المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية قصد تنمية الاقتصاد الوطني على أساس بناء قاعدة صناعية صلبة عبر خلق استثمارات عمومية ضخمة تهدف الى تحرير التشابك الصناعي بين مختلف القطاعات الاقتصادية و الأعوان الاقتصاديين.

حيث تعود فكرة إنشاء مركب الأقمشة الصناعية تيندال الذي كان تابعا آنذاك الى مؤسسة انديتاكس inditex الى أوت 1970 اذ تم تسجيله ضمن برنامج خاص ، حيث أعطيت له أهمية قصوى من طرف وزارة الصناعة و الطاقة ، و كان التاريخ الفعلي لدخول في الانتاج في 01 - 12 - 1980 حيث تمويل هذا المشروع الرئيسي بكل تجهيزات الانتاج من طرف العديد من الشركات الفرنسية ، اما بالنسبة للبناء و تركيب الاجهزة و المعدات لشركة **Aghache - willo** وفي سنة 1982 تمت اعادة هيكلة المؤسسة و نتج عن ذلك 07 مؤسسات تفرعت عبر مختلف الولايات :

- ❖ المؤسسة العمومية للأقمشة الصناعية الجزائرية **TINDAL** بالمسيلة .
- ❖ المؤسسة العمومية للأقمشة الصناعية الجزائرية **MEDIFIL** ببوقايعه (سطيف)
- ❖ المؤسسة العمومية للأقمشة الصناعية الجزائرية **ALFA DITEX** بسيدي عيش

(بجاية)

- ❖ المؤسسة العمومية للبحوث ببجاية .
 - ❖ وحدة الخياطة بقسنطينة .
 - ❖ وحدة الخياطة بسكيكدة .
 - ❖ وحدة الخياطة ببولوجين .
- أما بعد التقسيم الاداري سنة 1974 الذي نتج عنه ولاية المسيلة بتاريخ 11 - 04 - 1977 من طرف الرابطة الفرنسية **Aghache - willo** بموجب عقد أبرم في 13 - 11 -

- 1975 للإنتاج 5235 طن سنويا اي ما يعادل 15500.000 متر طولي موجهة الى قسم التفصيل .

وفي سنة 1988 استقلت مؤسسة INDITEX و اصبح يطلق عليها اسم المؤسسة العمومية الاقتصادية للأقمشة الصناعية الجزائرية TINDAL و يعد من أكبر المؤسسات حيث أنه يتكفل بكلما يحتاجها القطاع العسكري من ألبسة وخيم . . . الخ ، و في كل التراب الوطني فحوالي 80% من إنتاجها موجه لهذا القطاع و فيما يخص التموين بالمواد الاولية الأولية فهي تستورد نسبة 99% من إحتياجاتها، تتكون هذه المواد من القطن الطبيعي بنسبة 80% و القطن الاصطناعي بنسبة 19%بالاضافة الى المواد الكيميائية و مواد التلوين التي تستعمل في العمليات الإنتاجية.

قدرت تكلفة المشروع بـ **4711658000** فرنك فرنسي اي ما يعادل **55069000** دج حيث ان مؤسسة تيندال مساهمة برأس مال اجتماعي قدر سنة 2010 بـ :
1.462.130.000.00 دج.

بالنسبة للموقع:

تتواجد المؤسسة في القسم الجنوبي لولاية المسيلة بالضبط في المنطقة الصناعية، يحدها من الشمال المؤسسة الوطنية للبناء و من الجهة الشرقية سوناطراك ومن الجهة الغربية حي **160** مسكن أما من الجهة الجنوبية فتحدها المؤسسة الوطنية للحديد و الاسمنت.

تتربع على مساحة كلية مقدارها **327.422م²** منها **66252م²** مغطاة و **261170م²** غير مغطاة.

المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي للمؤسسة

تعتمد المؤسسة في تنظيم أقسامها على الهيكل التنظيمي الهرمي و الذي هو مبين في الشكل أدناه.

شرح الهيكل التنظيمي:

تمثل المهمة الرئيسية لمؤسسة تيندال في انتاج الأقمشة الصناعية، وعليه لابد من توفر برنامج إنتاجي يحقق كل سنة وهذا باستعمال الوسائل المادية والمالية و البشرية. ومن خلال الهيكل التنظيمي المبين أدناه يتضح أن المؤسسة تضم عدد كبيرا نوعا ما من المديریات الفرعية، وهذا راجع إلى ضخامة قاعدتها الصناعية و يمكن شرح الهيكل التنظيمي كالتالي:

1-مديرية الإدارة والوسائل:

1-1 مصلحة المستخدمين:تهتم بشؤون كل العمال والإداريين.

2-1 مصلحة التكوين:تتكفل بتكوين و ترتيب وتحسين المستوى المهني للعاملين في مختلف الورشات الداخلية للمؤسسة.

3-1 مصلحة الخدمات الاجتماعية:تختص بالشؤون الاجتماعية للعمال.

4.1 مصلحة الوسائل العامة:تهتم بكل ما له علاقة مع الوسائل المادية للمؤسسة.

5.1 مصلحة الإعلام الألي:تعتبر من بين أهم مصالح المؤسسة لأنها تهتم بمعالجة حفظ المعلومات.

2. مديرية البحث والتنمية:تضم المصالح التالية:

1.2 دائرة مراقبة الجودة:ودورها الرقابة على مخرجات المؤسسة لتحديد رتبها على جميع الأقسام.

2.2 دائرة التموين:تهتم بتحضيرالمزيدات الدولية لتموين المؤسسة بالمواد الأولية مثل:القطن الطبيعي، القطن الاصطناعي و المواد الكيماوية ومواد التموين.

3.2 دائرة المناهج والوقت: تهتم بتحديد وتطوير وضبط مناهج وأوقات العمل.

4.2دائرة التجارة والتسويق: تتكفل بالعملية التسويقية وبيع المنتجات.

3مديرية الإنتاج الأولى: تعتبر القلب النابض للمؤسسة، وتضم الأقسام التالية:

1.3 قسم الغزل: يعتبر القسم الإنتاجي الأول و يتكون من مجموعة المغازل والمقدر عددها ب29376مغزل و72 ماكينة والوظيفة الأساسية له تتمثل في غزل القطن بمعدل2.420.000طن سنويا.

2.3قسم النسيج: يستخدم الخيوط الناتجة من مرحلة الغزل،وفي هذا القسم المخصص لنسيج الأقمشة مختلفة الألوان والأشكال وتوجد به ماكنات خاصة بالنسيج يبلغ عددها349ماكينة.

4مديرية الإنتاج الثانية: يحتوي على الأقسام التالية:

1.4 قسم التكملة: يختص هذا القسم في صباغة الأقمشة والطلاء الصناعي والغسل والتبييض، والمعالجة الكيماوية للأقمشة المضادة للحريق، ونفوذ الماء ومنع التآكل، حيث يوجه قسم كبير من هذا القماش الى القطاع العسكري.

24 قسم الخياطة والتفصيل: يتم به تفصيل وخياطة 30% من القماش المنتج والمعالج والباقي يسوق على حاله، حيث يتم تجهيزها على شكل خيم، أغطية سيارات، شاحنات و المضلات و غيرها من المنتجات.

5 مصلحة تسيير المخزون: يهتم هذا القسم باستقبال المواد و المنتجات وتخزينها سواء داخل المؤسسة أو خارجها وفقا للحجم الأمثل الذي يضمن استمرارية النشاط وتفاذي الانقطاعات في المخزون.

6مديرية الصيانة: هي المديرية المسؤولة عن ضمان الوضعية الجيدة للمعدات التقنية و الآلات وصيانتها من التلف والعطب وهي التي تشرف على تسيير مخزن قطع الغيار الخاصة بالتجهيزات والمعدات والآلات التي تملكها المؤسسة.

7 مديرية المالية والمحاسبة: تشرف على كل مداخل و مصاريف المؤسسة، حيث تتابع رقم الأعمال وتراقب كل وثائق الشراء والبيع و تعد الميزانيات السنوية و تعالج ديون المؤسسة ومستحقاتها لدى الغير وتمول كل مشاريع المؤسسة.

8مديرية الشؤون القانونية: تهتم بالأمر القانونية التي تخص المؤسسة كإبرام العقود وحل النزاعات.

9مديرية الأمن والوقاية: تهتم بالحرص على سلامة العمال و على المؤسسة ككل وأيضا الإشراف على التنظيف الداخلي للورشات التي تحتوي على مواد خطيرة.

المطلب الثالث: أهداف المؤسسة و دورها في تطوير الاقتصاد الوطني

النشاط الرئيسي الذي أنشأت من أجله المؤسسة الوطنية للأقمشة الصناعية هو إنتاج الأقمشة الصناعية ووسائل التخيم و الاصطياف، الخيام بجميع أشكالها و أحجامها و

الألبسة البلاستيكية ، لذلك فهي دائما تسعى من أجل تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها و نذكر منها:

- توفير كميات من السلع لاحتياجات المستهلكين
 - توفير مناصب الشغل و بالتالي تخفيض نسبة البطالة
 - تكوين العمال و تأهيلهم و رفع مستوياتهم في مجال العمل
 - جلب العملة الصعبة عن طريق التصدير
 - تلبية رغبات المستهلكين على المستوى الوطني
 - الحرص على أن تكون نوعية المنتجات جيدة من أجل إرضاء المستهلكين.
- توفير الطلبات في وقتها.

و قبل إنشاء هذه المؤسسة كانت الجزائر بحاجة إلى المواد النسيجية باعتبارها مهمة فكانت تستورد هذه المنتجات من الخارج و بالعملة الصعبة و بالتالي فقد تتطلب مصاريف و تكاليف باهظة من أجل تلبية رغبات مستهلكيها ، لذا قامت بإنشاء هذه المؤسسة و بالتالي تقليل التكاليف و كذلك يتم توفير مناصب الشغل ، و لهذا أصبحت تيندال تحتل مكانة بارزة باعتبارها الوحيدة بالجزائر، فهي تساهم في تلبية طلبات بعض القطاعات الأخرى حيث تعتبر الممون الوحيد و الرئيسي للقطاع العسكري لأنه يأخذ أكبر نسبة حيث يمثل 60% من الطلبات و بعض القطاعات الأخرى تأخذ سلع نصف مصنعة لتعيد بيعها في السوق الوطنية لتغطية المتطلبات فيما يخص الخيم و القماش الخاص لحماية بضائع الشاحنات، الحقائب و الالبسة، المضلات الشمسية، ألبسة للحماية.

المبحث الثاني: نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة تيندال

المطلب الأول: نظام المعلومات المحاسبي المستخدم في المؤسسة

تأسست مؤسسة تيندال سنة 1970 مما جعلها من أقدم المؤسسات في مجال النسيج بعد الاستقلال و خلال تلك الفترة كانت المؤسسة تعتمد على نظام معلومات حاسوبي شبه آلي أي أنها كانت تستخدم الحاسوب و تعتمد عليه بصورة بسيطة، و ذلك من خلال توفر برنامج وحيد خاص بالمحاسبة، و هو برنامج يقوم بوظائف محددة لأنه في خلال هذه الفترة من النشاط كانت جميع البرامج المتوفرة في الحاسوب عبارة عن برامج بسيطة نذكر منها:

- Works: و هو برنامج يستخدم يف القيام بالعمليات الحسابية و إعداد الجداول
- و هو عبارة عن برنامج بدائي تم تعديله ليصبح فيما بعد عبارة عن برنامج Excel .
- L'éditeur: و هو برنامج آخر كان يستخدم للقيام بالوظائف الكتابية مثل كتابة الرسائل و التقارير.

و كل هذه البرامج كانت بسيطة و صعبة الاستخدام مما أدى بالمؤسسة إلى الاعتماد على العامل البشري بصورة كبيرة فكان قسم المحاسبة بالمؤسسة يضم محاسبين و موظفين عاديين يشتركون جميعهم في القيام بالأعمال المحاسبية، من إعداد الفواتير و تسجيل العمليات و تقييدها في دفتر اليومية و كذا إعداد الميزانيات فكان الاعتماد على النظام اليدوي هو السائد.

لكن مع التطورات التي حدثت على الصعيد الداخلي للمؤسسة مثل زيادة حجم الانتاج و التي أدت إلى ارتفاع العمليات الداخلية و حجم المعاملات الخارجية كالبيع و الشراء مما استدعى ضرورة وجود نظام للمعلومات المحاسبية عالي التقنية للقيام بالعمليات اليومية و

توفير المعلومات اللازمة و الصحيحة لاتخاذ قرارات سريعة و سليمة و في وقتها المناسب.

أما التطورات التي حدثت على الصعيد الخارجي للمؤسسة و التي بدورها مست الجانب التكنولوجي الذي أصبح بدوره يوفر أجهزة متطورة خاصة في ميدان المعلوماتية و يتبعها كذلك حزمة من البرامج التي تسهل مختلف الأعمال. و هذه البرامج حديثة تسهل جمع البيانات و تسرع عمليات المعالجة و تبسطها و هي مصنعة من طرف المؤسسة الوطنية لصناعة البرامج التكنولوجية. CETEC، التي قامت بتصنيع نوعين من البرامج فالأول يسمى برنامج G S: و هو برنامج يسهل العمليات التجارية بالمؤسسة. أما الثاني فيسمى برنامج G P R : وهو برنامج ينظم عمليات سير المخزون، كما أصبحت بالمؤسسة شبكة اتصالات داخلية تسهل عمليات الاتصال و نقل المعلومات بين مختلف المصالح و الأقسام فأصبح أي شخص في أي مصلحة من مصالح المؤسسة بقدره أخذ المعلومات التي يحتاج إليها بسرعة فائقة و بأقل التكاليف.

المطلب الثاني: وظائف نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة

يقدم نظام المعلومات المحاسبي خدمات كثيرة و متنوعة لمؤسسة تيندال حيث يرتبط بمختلف الأنشطة منها:

- تجميع و تخزين البيانات عن الأنشطة و العمليات المالية المختلفة مما يمكن المنشأة من مراجعة الأحداث السابقة كلما أرادت ذلك، من خلال استلام المستندات و الوثائق الأساسية من مختلف المصالح (البيع، التمويل، الإنتاج... الخ).
- معالجة البيانات و تحويلها إلى معلومات ملائمة و مفيدة في عملية اتخاذ القرارات لمساعدة إدارة المنشأة في تخطيط و تنفيذ و مراقبة الأنشطة المختلفة بالإضافة إلى مساعدة أطراف خارجية أخرى مثل مصلحة الضرائب.

- إجراء مجموعة من المقارنات بين محتوى السجلات المختلفة للتأكد من صحة التسجيلات مثل العمليات التي تحدث بين مصلحة البيع و مصلحة إدارة المخزون.
- توليد معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات و توفيرها للمستخدمين الداخليين و الخارجيين و تكون في شكل تقارير مالية (ميزان المراجعة ،جدول حسابات النتائج، الميزانية، الوثائق الملحقة) و تقارير إدارية و التي توفر معلومات تشغيلية عن أداء الشركة من خلال عرض معلومات عن أنشطتها الرئيسية (المبيعات، المشتريات، المخزون...).
- تأمين الرقابة الكاملة لحماية أصول المنشأة و ممتلكاتها، بحيث تتضمن هذه الرقابة اكتشاف الأخطاء و الغش و توفير معلومات دقيقة تسمح باتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

المطلب الثالث: طريقة عمل نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة

إن نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة تيندال مثله مثل أي نظام آخر للمعلومات فهو يعمل على ثلاثة مراحل و هي:

1- المدخلات: و هي مجموعة من النظم الفرعية الموزعة حسب مصالح المؤسسة فكل مصلحة لها نظامها المعلوماتي الخاص بها حيث يوجد بالمؤسسة نظام معلومات كل من (التموين، الإنتاج، والمبيعات...) و تمثل هذه الأنظمة في مجملها جزءا من المدخلات (بيانات، وسائل، أوامر...) الخاصة بالنظام الكلي و هو نظام المعلومات المحاسبية، حيث ان عمل هذه الأنظمة الفرعية يكون على مستوى كل مصلحة فقط و هو جمع و تصنيف و تلخيص البيانات و من ثم معالجتها و تحويلها إلى معلومات أولية ليتم بعد ذلك نقلها إلى مصلحة المحاسبة و المالية من أجل المعالجة النهائية لها.

فمثلا نجد:

1-1 : نظام المعلومات المحاسبي الخاص بالبيع: و هو عبارة عن نظام فرعي يقوم

بجمع البيانات على مستوى مصلحة المبيعات و المتمثلة في كمية و نوعية المنتجات المتوفرة لدى المؤسسة و السعر الذي تمت به عملية البيع للزبون الذي قام بدوره بالاتصال بالمؤسسة عن طريق وسائل الاتصال المتاحة (الهاتف، الفكس، الإيميل...) أو الحضور الشخصي و من ثم إعداد فاتورة شكلية للزبون و على أساس هذه الفاتورة يقوم الزبون بوضع وصل طلب بناءا على الأسعار المتفق عليها مسبقا و توفر المنتجات.

يقدم وصل الطلب بناءا على الفاتورة الشكلية و من ثم تقوم مصلحة البيع بإعداد فاتورة نهائية مرفقة بوصل استلام.

يقوم الزبون بتسديد مبلغ الفاتورة نقدا أو بشيك بنكي...الخ أو عن طريق الحساب. تقدم مصلحة البيع بدورها فاتورة نهائية مع وصل استلام إلى مصلحة المحاسبة و هذه الأخيرة تقوم بدور أساسي و هو عملية الرقابة حيث تقوم بإرسال وصل استلام حصلت عليه من مصلحة البيع إلى نقطة المراقبة الخارجية. (من أجل إجراء عملية مطابقة نهائية)

1-2: نظام المعلومات المحاسبي الخاص بالإنتاج: وهو عبارة عن نظام فرعي أيضا

يقوم بتحويل البيانات إلى معلومات على مستوى مصلحة الإنتاج التي تتوفر على دفاتر و مستندات تسجل و تجمع بها البيانات التي تكون قد تحصلت عليها بالاشتراك مع مصلحة تسيير المخزون مثل الكميات المستلمة من القطن أو بيانات تصدرها على مستواها الداخلي كحجم الإنتاج أو كمية القطن المستهلكة و التي تقدر ب 2420000طن سنويا و التي تتم عبر عدة مراحل : خلط ، تسريح، تفتيح و تنظيف، سحب و برم...الخ، أو الطاقة الإنتاجية للآلات.

1-3: نظام المعلومات المحاسبي الخاص بتسيير المخزونات G S T: وهو عبارة عن نظام فرعي يقوم بجمع البيانات على مستوى مصلحة المخزونات و التمويل و الإنتاج ، حيث يضمن استمرارية نشاط المؤسسة و تقادي الانقطاعات في المخزون.

2-المعالجة: تتم المعالجة في مؤسسة تيندال على مستوى مصلحة المحاسبة و

المالية حيث تمر بثلاث مراحل أساسية:

1-2 مرحلة التسجيل في دفتر اليومية: بعد أن يتم استلام مختلف الوثائق و

المستندات و كل الإثباتات من مصلحة التمويل و البيع و بعد التأكد من صحتها

و دقتها تأتي عملية تقيدها في دفتر اليومية.

حيث تحتوي مصلحة المحاسبة و المالية على مجموعة من الدفاتر اليومية نذكر

منها:

• **يومية المخزونات:** هذا الدفتر تسجل فيه العمليات المتعلقة بالمخزونات

كعمليات استخدام المادة الأولية أو دخول المنتجات إلى المخازن... الخ

• **يومية المشتريات:** و هي عبارة عن دفتر يسجل فيه جميع عمليات الشراء

التي تقوم بها المؤسسة و المتمثلة في شراء القطن، و مواد و لوازم أخرى

مصنعة تدخل في عملية الإنتاج.

• **يومية المبيعات:** هذا الدفتر يقوم بتقييد العمليات التي تقوم بها مصلحة

المبيعات و المتمثلة في عملية بيع المنتجات المختلفة للمؤسسة.

2-2: مرحلة الترحيل إلى دفتر الأستاذ:

تأتي بعد عملية التقييد في دفاتر اليومية للمؤسسة و جمع البيانات و تصنيفها تأتي

عملية ترحيلها إلى دفتر الأستاذ و ذلك من أجل ترصيد الحسابات و التأكد منها.

و تتم عملية الترحيل إلى دفتر الأستاذ عن طريق جهاز الكمبيوتر الذي يحتوي على برنامج C E T E C حيث يقوم محاسب الفرع بإدخال البيانات في الخانات المناسبة فقط، ليقوم البرنامج بعد ذلك بحساب الأرصدة الدائنة و المدينة.

من ثم يقوم البرنامج بنقل هذه الأرصدة ليضعها في جدول يسمى جدول ميزان المراجعة و ذلك بشكل شهري من أجل معرفة الأرصدة الدائنة من المدينة، و مقارنة الأصول بالخصوم، و التأكد من السير الحسن للأنظمة و المصالح داخل المؤسسة.

2-3: مرحلة إصدار التقارير المالية:

بعد عملية الترحيل إلى دفتر الأستاذ من أجل إتمام الأساليب الرقابية، تأتي مرحلة بداية إعداد المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبي ،حيث يبدأ كل فرع بوضع الحسابات الرئيسة و التي قد تم ترصيدها من قبل في جدول آخر يسمى جدول حسابات النتائج، و هو بمثابة مخرجة من مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة تيندال.

3-المخرجات:

و تكون عبارة عن المحصلة الأخيرة التي تتحول لها البيانات جراء عمليات المعالجة و تكون في صورة معلومات نهائية قابلة للاستخدام في شكل تقارير، ميزانيات و جداول مثل: جدول حسابات النتائج، الميزانية الختامية، و أخيرا توجه هذه الوثائق في شكل مخرجات نهائية للنظام المحاسبي إلى المستويات العليا من الإدارة و الجهات المسؤولة الأخرى ذات العلاقة من أجل اتخاذ القرارات.

المبحث الثالث : تقييم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة تيندال

المطلب الأول: فعالية نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة

يقدم نظام المعلومات المحاسبي خدمات متنوعة لمؤسسة تيندال و تتمثل بشكل خاص في معالجة كمية كبيرة من البيانات ، و يساعد على تحقيق أهدافها، و تقليل الأعمال الآلية و تقليل الأخطاء لاتخاذ القرارات السليمة ، كما ساعد في تقليل العنصر البشري من خلال الاعتماد على العمل المحاسبي بالبرمجيات الالكترونية و كذا المعلومات التي يوفرها لمتخذي القرارات. و لا يسعنا سوى القول بأن لنظام المعلومات المحاسبي أهمية بالغة و كبيرة تلبي احتياجاتها و التي تتمثل في:

- تحسين أداء مؤسسة تيندال على الصعيدين الداخلي و الخارجي و الذي يتمثل في حسن سير نشاطها الرئيسي.
 - تخفيض التكاليف المرتبطة بالعنصر البشري
- بالإضافة إلى ما يوفره هذا النظام من احتياجات ضرورية لمؤسسة تيندال فإنه يقوم بدور مهم آخر. و يتمثل في:
- تحفيز الموظفين نتيجة لسهولة العمل باستعمال هذه البرمجيات ، و هذا ما يؤدي لإزالة الضغط الذي كان متواجدا في العمل المحاسبي اليدوي.
 - تقليل الأخطاء من خلال دقة نظام المعلومات المحاسبي.
 - جمع البيانات و ترتيبها من مختلف المصالح.
 - معالجة بيانات المؤسسة الاقتصادية و تحويلها لمعلومات قابلة للاستخدام من طرف متخذي القرار داخليا سواء كانت أو خارجيا.
 - إضافة الكثير من المرونة في المعاملات الداخلية و الخارجية للمؤسسة.

المطلب الثاني: انعكاسات مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على المؤسسة

إن نظام المعلومات المحاسبي هو حجر الأساس داخل المؤسسة الاقتصادية فبصلاحه تصلح باقي العوامل المتعلقة بالأنشطة المحاسبية الأخرى، و قد تكون انعكاساته سلبية اذا حدث خلل فيه خاصة ما تعلق بالمعلومات المحاسبية الفعالة داخل المؤسسة.

• الانعكاسات الإيجابية:

لقد ساهم نظام المعلومات المحاسبي في تسهيل عملية الحصول على المعلومات لجميع المسؤولين في مختلف المستويات الإدارية دون الحاجة إلى الاتصال بالمحاسبين أو الأقسام المحاسبية، حيث أصبحت المعلومات في متناول يد الجميع من الراغبين في الاطلاع عليها و المهتمين بها ، بعد أن كانت مقتصرة على المحاسبين الذين كان من أهم مهامهم هو إعداد هذه المعلومات و تقديمها للمدراء ، فالتقدم الحاصل في تقنية المعلومات في المجال المحاسبي اختصر كثيرا من المهام الروتينية التي كان يقوم بها المحاسب الإداري.

• الانعكاسات السلبية:

تواجه المؤسسة عدة مشاكل باستخدامها لنظام المعلومات المحاسبي الالكتروني منها مشكلة الكم الهائل من المعلومات و التقارير و تؤدي زيادة عددها إلى عدم فعالية الإدارة في اتخاذ القرارات ،فقد يصعب على مديري الأقسام اتخاذ القرارات المتعلقة بمواقف عاجلة ، نظرا لصعوبة استخراج البيانات الملائمة في هذا الكم الهائل من التقارير، مما يؤدي إلى احتمال اتخاذ قرار على أساس معلومات غير ملائمة و بالتالي تنعكس سلبا على نوعية القرار المتخذ.

و الجدير بالذكر هنا أن التقارير المالية التي يتم إعدادها من قبل نظام المعلومات المحاسبي يتم التعديل فيها بصورة دورية لأن هذا الأخير له عدة مساوئ عديدة وفقا لافتراض هذا النظام ثبات الوحدة النقدية المستعملة عكس الواقع الذي يفرض تغيير الأسعار بمرور الوقت.

المطلب الثالث: توصيات و اقتراحات

من خلال دراستنا الميدانية لمؤسسة تيندال و ما توصلنا إليه من نتائج فيما يخص نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة قمنا بإدلاء مجموعة من التوصيات و الاقتراحات تتمثل فيما يلي:

❖ توزيع المهام داخل مصلحة المحاسبة و المالية بشكل منتظم مع توفير أعوان

مساعدين و مؤهلين.

❖ الاستغلال الأمثل للإعلام الآلي و توفير العتاد اللازم لذلك.

❖ محاولة التنسيق بين مختلف المصالح.

❖ توظيف الفئة ذات المستوى العلمي و ذات الكفاءات العالية في العمل.

❖ اعتماد برامج حماية للمعلومات أكثر تطورا تماشيا مع التطور التكنولوجي.

❖ تفعيل نظام الرقابة الداخلية على مدخلات و مخرجات نظام المعلومات

المحاسبي.

❖ إحداث حالة من التوازن داخل مصلحة المحاسبة و المالية فيما يخص توزيع

الأعوان المساعدين.

❖ الصيانة الدورية للأجهزة المستعملة في قسم المحاسبة و المالية.

خاتمة

خاتمة:

من خلال الدراسة النظرية و الميدانية لموضوعنا هذا تم التوصل إلى جملة من النتائج نذكرها فيما يلي :

- نظام المعلومات المحاسبي دور هام و أساسي في المؤسسة الاقتصادية حيث يقوم بمجموعة من الوظائف تتمثل في: تجميع و تخزين البيانات عن الأنشطة و العمليات المالية المختلفة، معالجة البيانات و تحويلها إلى معلومات ملائمة و مفيدة في عملية اتخاذ القرارات، توليد معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات و توفيرها للمستخدمين الداخليين و الخارجيين ، تأمين الرقابة الكاملة لحماية أصول المنشأة و ممتلكاتها.
- نظام المعلومات المحاسبي علاقة مباشرة بمختلف أنشطة المؤسسة الاقتصادية حيث يقوم بتوفير معلومات محاسبية لمختلف المستخدمين الداخليين من قسم الإنتاج إلى قسم البيع و منه إلى قسم التموين... الخ، أو الخارجيين من زبائن إلى إدارة جبائية... الخ
- نظام المعلومات المحاسبي دور هام في اتخاذ القرارات الاستراتيجية من خلال مخرجات هذا النظام ومدى الاعتماد على هذه المخرجات لاتخاذ قرار استراتيجي يخدم مصالح المؤسسة.
- تتمثل الأهداف الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبي في الدعم اليومي للعمليات، دعم اتخاذ القرار، إنجاز الالتزامات المتعلقة بالإدارة.
- انعكاسات مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على المؤسسة الاقتصادية تشمل ما يلي: تسهيل عملية الحصول على المعلومات لجميع المسؤولين في مختلف المستويات الإدارية دون الحاجة إلى الاتصال بالمحاسبين أو الأقسام المحاسبية، حيث أصبحت المعلومات في متناول يد الجميع من الراغبين في الاطلاع عليها و المهتمين بها ، بعد أن كانت مقتصرة على المحاسبين الذين كان من أهم مهامهم هو إعداد هذه المعلومات و تقديمها للمدراء ، فالتقدم الحاصل في تقنية المعلومات في المجال المحاسبي اختصر كثيرا من المهام الروتينية التي كان يقوم بها المحاسب الإداري.

رغم أن المؤسسة تواجه عدة مشاكل باستخدامها لنظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني منها مشكلة الكم الهائل من المعلومات و التقارير و تؤدي زيادة عددها إلى عدم فعالية الإدارة في اتخاذ القرارات، فقد يصعب على مديري الأقسام اتخاذ القرارات المتعلقة بمواقف عاجلة ، نظرا لصعوبة استخراج البيانات الملائمة في هذا الكم الهائل من التقارير، مما يؤدي إلى احتمال اتخاذ قرار على أساس معلومات غير ملائمة و بالتالي تتعكس سلبا على نوعية القرار المتخذ.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- 1- عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان – الأردن ، 2004م.
- 2- سليمان ابراهيم الحسنية، نظم المعلومات الإدارية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن، 1998م.
- 3- ابراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 4- ياسين أحمد العيسى، أصول المحاسبة الحديثة، الجزء الأول، دار الشوق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن ، 2003.
- 5- ابراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.
- 6- عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية ، دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2004.
- 7- رأفت المحسن عمر، نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية الآلية، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، تكنولوجيا المعلومات و دورها في التنمية الاقتصادية، جامعة الزيتونة – عمان- أيار 2002.
- 8- عبد الهادي حجازي، العوامل المؤثرة على نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان 2004.
- 9- عبد الفتاح الصحن، محمد السيد السرايا، الرقابة و المراجعة الداخلية على المستوى الجزئي و الكلي، دار الجامعة للطبع نشر توزيع، الإسكندرية 1998.
- 10- ستيفن أ موسكوف، مارك ج سيمكن، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، مفاهيم و تطبيقات، دار المريخ للنشر و التوزيع، الرياض ، 1989.
- 11- عادل محمد الحسون، خالد ياسين القيسي، النظم المحاسبية، ج1- دار الكتب و الوثائق، بغداد 1991.
- 12- لطفي لويز سفين معيار القدرة التنافسية، المؤتمر الأول للجمعية العربية للإدارة بعنوان الإدارة الاستراتيجية و القيمة التنافسية لمنشآت الأعمال العربية، الاسكندرية 1996.

المراجع باللغات الأجنبية:

- 1- Louis Regaud , la mise en place des systèmes d'informations, pour la gestion des organisations, DUNOD, paris,1994..
- 2- Camille Moigne, organisation du système d'information de gestion, Edition Foucher, paris, 2001.
- 3- Patrick Boisselier, Contrôle de gestion, 2eme Edition, librairie Vuibert, paris, 2001
- 4- ARMAND Dayan et autres, Manuel de gestion, volume 1, ellipses Edition, paris, 1999.

الرسائل و الدوريات:

- 1- نور الدين مزهودة، تقييم أداء نظام المعلومات في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2008.
- 2- برهان صباح الحلو، اثر استخدام نظم و تكنولوجيا المعلومات على الخدمات المصرفية المتكاملة في البنوك الأردنية من منظور القيادات المصرفية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت ، الأردن 2000.
- 3- عماد صالح نعمة الحديثي، تقييم أنظمة الرقابة الداخلية للمؤسسات التي تستخدم الحاسوب- دراسة ميدانية على المؤسسات المالية و المصرفية في المملكة الأردنية الهاشمية، رسالة ماجستير- الجامعة الأردنية- عمان 1990.

الملاحق

الفهرس

الصفحة	الموضوعات
5-2	مقدمة
	الفصل الأول:
41 -7	الإطار النظري و التطبيقي لنظام المعلومات المحاسبي
15-7	المبحث الأول: نظام المعلومات
7	المطلب الأول: تعريف النظام
9-8	المطلب الثاني: خصائص النظام
12-10	المطلب الثالث: ماهية المعلومات
15-13	المطلب الرابع: نظام المعلومات
22-16	المبحث الثاني: نظام المعلومات المحاسبي
16	المطلب الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبي
18-17	المطلب الثاني: الوظائف الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبي
21-19	المطلب الثالث: أهداف نظام المعلومات المحاسبية
22-21	المطلب الرابع: مستخدمو المعلومات المحاسبية
41-23	المبحث الثالث: قابلية تطبيق نظام معلومات محاسبي في المؤسسة الاقتصادية
29-23	المطلب الأول: حاجة المؤسسة الاقتصادية لنظام معلومات محاسبي فعال
33-29	المطلب الثاني: ارتباط نظام المعلومات المحاسبي بالوظائف المختلفة في المؤسسة الاقتصادية
36-34	المطلب الثالث: استمرارية نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة الاقتصادية
41-37	المطلب الرابع: أثر تطبيق نظام المعلومات المحاسبي على نشاط المؤسسة الاقتصادية
43	الفصل الثاني:
	دراسة حالة مؤسسة تيندال -المسيلة-
43	المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة

44-43	المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة
47-44	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة
48	المطلب الثالث: أهداف المؤسسة و دورها في تطوير الاقتصاد الوطني
50	المبحث الثاني: نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة تيندال
51-50	المطلب الأول: نظام المعلومات المحاسبي المستخدم في المؤسسة
52-51	المطلب الثاني: وظائف نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة
55-52	المطلب الثالث: طريقة عمل نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة
56	المبحث الثالث : تقييم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة تيندال
56	المطلب الأول: فعالية نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة
58-57	المطلب الثاني: انعكاسات مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على المؤسسة
58	المطلب الثالث: توصيات و اقتراحات
61-60	خاتمة

قائمة المصادر و المراجع

ملاحق

فهرس